

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٦٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد وليد دودش (تونس)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-22823(A)



* 1 8 2 2 8 2 3 *

الرئيس (تكلم بالعربية): صباح الخير. أعلن افتتاح الجلسة ١٤٦٤ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، زملائي، السيد مولر، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، يسعدني أن ألتقي بكم مجدداً في هذا الجزء الثالث لدورة عام ٢٠١٨ لمؤتمر نزع السلاح. وأرجو للذين قضوا عطلة الصيف أن يكونوا قد استراحوا جيداً، وأتمنى أن نكون جميعاً في أتم الاستعداد لمواصلة العمل والسير قدماً في أشغالنا.

واسمحوا لي باسم أعضاء المؤتمر وباسم وفد بلدنا أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين التحقوا بنا، وهم على التوالي: الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السيد إيدان ليدل، أهلاً وسهلاً، ونتمنى لك كل التوفيق في مهامك الجديدة، والممثل الدائم لشيلى، السيد خوان إدواردو إغيجورن، أهلاً وسهلاً، ونرحب بك كل الترحاب، والممثل الدائم لإكوادور، السيد لويس غاييغوس، أهلاً وسهلاً، ونرحب بك كل الترحاب في مؤتمرنا. فيلى كل هؤلاء كل الترحاب وأتمنى لهم كل التوفيق في عملهم الجاد والمفيد على تحقيق التقدم في أشغالنا. وقد تولوا جميعاً مباشرة أعمالهم في جنيف، فمرة أخرى نرحب بالتحاقهم بمؤتمر نزع السلاح.

زملائي الأعزاء، وفقاً لما عرضته عليكم خلال جلستنا السابقة، سنركز النقاش خلال هذه الجلسة على خطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨. ومضمون هذه الخطة يمثل فرصة سانحة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح لتعميق النقاش وإثرائه حول المسائل المدرجة في ولايته، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التقدم في معالجة هذه المسائل.

وباعتبار أننا ما زلنا نبحث عن برنامج عمل للمؤتمر، فقد يكون النقاش حول هذه الخطة فرصة أيضاً للتداول والوصول إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وإني حالياً بصدد إجراء مشاورات مع أعضاء المؤتمر، وسأحاول، في سياق هذه المشاورات، وعلى ضوء النقاش حول خطة الأمين العام للأمم المتحدة، أن أقدم مقترحاً جديداً لدعم الحوار وتبادل الآراء بين أعضاء المؤتمر لتسهيل الوصول إلى برنامج للعمل. واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى التكلم بالفرنسية.

(تابع بالفرنسية)

قبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين، أدعو المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد مولر، إلى الإدلاء ببضع ملاحظات، وذلك تقديماً لمناقشتنا. السيد مولر، تفضل.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الأفاضل، السيدات والسادة، يسعدني أن أكون معكم هذا الصباح في ظل رئاسة السفير دودش، في مستهل ما أأمل أن يكون مناقشة شيقة ومثمرة بشأن مبادرة الأمين العام المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، التي يعرض فيها مجمل لأولوياته الثلاث - نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية، ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، ونزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة. كذلك يؤكد الأمين العام تحديداً على أهمية الشراكات، ويدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى التوجه إلى المنتدبين الأساسيين المتعددي الأطراف، وهما مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، مُنادياً بتنشيطهما.

وتهدف خطة الأمين العام إلى أن تكون خطة شاملة لا أن تكون جامعة مانعة. فهي، كما ذكر الأمين العام في تصديره لها، تقترح حلولاً وتثير مسائل ولا يُقصد بها أن تحل محل مسؤوليات الدول الأعضاء، ولا أن تفرض عليها أي تدابير محددة. وما يُراد بها هو تنشيط الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح على الصعيد الدولي، وحفز الأفكار الجديدة، وإيجاد زخم

جديد. ولذا، سيادة الرئيس، فإن هذا هو الوقت المناسب تماماً لأن يتناول مؤتمر نزع السلاح هذه الخطة بالنظر وأن يشارك بقيادتكم في هذا الحوار الهام.

ومن الأمور المشجعة في هذا السياق ما لاقته هذه الخطة حتى الآن من ردود فعل إيجابية وما تولّد عنها من مناقشات. والخطة ليست مجرد ورقة تتضمن مادة مطروحة للتفكير، وليست فقط نتيجة لعملية تطّأح للأفكار دعمتها مشاورات مع خبراء من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فهي تقترح إجراءات ملموسة مرتبطة بقائمة الأولويات الدولية الأوسع نطاقاً، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة، التي هي خريطة الطريق العالمية لعملنا. وينصب تركيز الإجراءات المقترحة في الخطة على التدابير العملية. فهي تهدف إلى تنشيط الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح على الصعيد الدولي، وحفز الأفكار الجديدة، وإيجاد زخم جديد. وهي تهدف أيضاً إلى دمج نزع السلاح في أولويات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، لترسي بذلك الأسس اللازمة لإقامة شراكات جديدة وتحقيق المزيد من التعاون. وهي تبين في نهاية المطاف المجالات التي يعتزم الأمين العام التواصل بشأنها شخصياً مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم لها في الاضطلاع بمسؤولياتها.

وبغية السير قدماً بالإجراءات المقترحة في هذه الخطة، يعكف مكتب شؤون نزع السلاح على وضع خطة للتنفيذ يُتوخى إصدارها في شهر أيلول/سبتمبر. وستبيّن خطة التنفيذ تلك الخطوات والأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها؛ وستحدد المجالات التي سيلزم فيها توفير الدعم للدول الأعضاء؛ وسيُستند إليها أيضاً في رصد التقدم المحرز. وإشراك المجتمع المدني في هذا المضمار أمر مهم بدرجة تجلّ عن الوصف.

وقد أعربت مرات عديدة على مدى السنوات الخمس الماضية، عن ترحيبي بالمبادرات الرامية إلى إقامة شراكات أكثر قوة فيما بين التخصصات والمؤسسات المتعددة. وأحد الأمثلة على ذلك حوارات جنيف، حيث تعاضد مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مع منابر أخرى لنزع السلاح غير تابعة للأمم المتحدة لتنظيم حوارات في جنيف بشأن خطة نزع السلاح ذاتها وللمساهمة في صوغ طريقة السير قدماً بالإجراءات المنصوص عليها في الخطة. وتتمحور هذه الحوارات حول الأولويات والشراكات الرئيسية الثلاث. وستُعقد الجلسات المقبلة لهذه الحوارات يوم الأربعاء المقبل، ١٥ آب/أغسطس، بشأن موضوع نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح؛ ويوم الأربعاء، ٢٩ آب/أغسطس، بشأن موضوع نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة؛ ويوم الأربعاء، ٥ أيلول/سبتمبر، بشأن موضوع تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح. وأشجعكم جميعاً على الحضور والمشاركة في هذه المناقشات.

وأود أيضاً أن أثني على الرئيس لالتزامه الشخصي بتوسيع الحوار وتعميقه بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني. ومع أننا أحرزنا قدراً من التقدم الحقيقي والملموس هذا العام في سياق الهيئات الفرعية للمؤتمر، فإننا بحاجة إلى أن نضفي زخماً جديداً نوعاً ما على مناقشاتنا ومداولاتنا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكركم بالحوار غير الرسمي المقبل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، الذي سأسضيفه في ١٧ آب/أغسطس. وهذا المنتدى الثالث للمجتمع المدني سيتيح الفرصة لتبادل الآراء بشأن منجزات التقدم العلمي والتطورات التكنولوجية ونزع السلاح، مع التركيز بشكل خاص على التلاقي بين الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، والهدف ١٧ المتعلق بالشراكات.

وسيكون هذا الحوار بطبيعة الحال أيضاً ساحة إضافية هامة لمواصلة المناقشات المتعلقة بخطة الأمين العام بشأن نزع السلاح وإفادة جهود التنفيذ. وأتوقع أن يشمل ذلك نقاشاً حيويًا بشأن بعض هذه المسائل البالغة الأهمية المطروحة مباشرة على أنظار هذا الجمع المؤقت. وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، شدد الأمين العام في البيان الذي أدلى به في ٢٤ أيار/مايو، لدى تقديمه لخطة، على أن تنشيط المؤتمر سيتطلب تحسين التنسيق، وإنهاء الازدواج، وتحسين الاستفادة بالخبرات الفنية، وسيستلزم قبل كل ذلك الشجاعة السياسية اللازمة لتغيير المواقف. وأوضح الأمين العام أيضاً التزامه بالعمل مع الدول الأعضاء وباستقصاء السبل الممكنة لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس، أقدر بكل الترحيب مناقشتنا هذا الصباح، ولكم أن تعولوا على دعمي أنا وزملائي لكم في سعيكم إلى السير قدماً بشأن جميع المسائل البالغة الأهمية التي تستلزم اهتمام المؤتمر. أشكركم جزيل الشكر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً، صاحب السعادة، على ملاحظاتكم الاستهلاكية. ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين، ونبدأ بممثل باكستان. تفضل صاحب السعادة.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك بتعيينكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم باسم وفدنا كامل الدعم لكم والتعاون معكم. وتلبية لطلبكم منا أن نناقش، في جلستنا العامة اليوم، خطة نزع السلاح التي أعلنها الأمين العام في جامعة جنيف في أيار/مايو من هذا العام، سأعرض بإيجاز آراءنا بشأن تلك الخطة.

نحن نرحب بالاهتمام الشخصي من الأمين العام بوضع قضية نزع السلاح في صميم عمل الأمم المتحدة وبمشاركته الشخصية في ذلك. ومن المناسب تماماً الآن أكثر من أي وقت مضى التماس الحلول المتعددة الأطراف للتحديات الأمنية العالمية والإقليمية الماثلة في البيئة المعاصرة، التي يسميها الأمين العام بحق زمننا خطيراً. ونحن نشاطر الأمين العام الأمل في أن خطته تلك ستنشّط الحوار والمفاوضات بشأن نزع السلاح على الصعيد الدولي، وستستحث أفكاراً جديدة، وستخلق زخماً جديداً.

السيد الرئيس، يسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام أعطى الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، اعتنى عناية ماثلة أيضاً بعنصرين آخرين شديدي الأهمية هما: الإفراط في تكديس الأسلحة بكل أنواعها الأخرى، وضرورة منع تسليح التكنولوجيات الجديدة. ونحن نشيد بدعوة الأمين العام للدول الأعضاء أن تُنشّط المناقشات المتعلقة بنزع السلاح، ونُقَدِّر مناشدته للدول الأعضاء أن تعترف كل منها بالمصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى وأن تحترم هذه المصالح، وأن تجد معاً سبيلاً إلى كفالة الأمن للجميع.

وباكستان باقية على التزامها بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية على نحو شامل وقابل للتحقق منه وغير تمييزي عن طريق المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار مسعى تعاوني عن طريق عملية مؤسسة على مبدأ توافق الآراء يشارك فيها كل الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وتفضي إلى تحقيق الأمن المتكافئ وغير المنقوص، إن لم يكن المعزّز، لدولنا جميعاً. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار نظام مُنشّط للأمن الجماعي.

وسيتعين علينا أن نتعرّف على الدوافع الرئيسية الثلاثة التي تؤدي بدول مثل باكستان إلى حيازة الأسلحة النووية، وأن نتعامل مع هذه الدوافع. الدافع الأول هو ما تواجهه هذه الدول من مخاطر من جراء وجود قوات عسكرية، نووية وتقليدية، أكبر مما لديها، وأيضاً من جراء الأنواع الجديدة من منظومات الأسلحة المخجلة بالاستقرار. والدافع الثاني هو وجود منازعات مع دول أشد منها قوة. والدافع الثالث هو التمييز في تطبيق القانون الدولي والمعايير الدولية، بما في ذلك فشل نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي في ضمان التعايش السلمي بين جميع الدول. وهذه العوامل الدافعة تختلف عن العوامل الدافعة للدول التي تفتني الأسلحة النووية لأغراض الهيبة، وذلك تمسكاً من بعضها بمركز القوة العالمية الذي يتمتع به وسعياً من البعض الآخر إلى اكتساب هذا المركز.

السيد الرئيس، إن أي معاهدة لتحديد الأسلحة أو لعدم الانتشار أو لنزع السلاح تنتقص من أمن أي دولة لن تلقى سوى الرفض، كما دلّ على ذلك الفشل في بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يمكن أن يُتوقع من أي بلد الدخول في مفاوضات لإبرام معاهدة تضر بأمنه الوطني، كما وضح عندما رفضت مجموعة كبيرة من البلدان في عام ٢٠١٧ المشاركة في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية. والتقدم الحقيقي في مجال نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول. ونحن بحاجة أيضاً إلى إعادة النظر في الآثار السلبية الناجمة عن السياسات غير السديدة القائمة على التمييز وازدواج المعايير والمدفوعة باعتبارات استراتيجية وتجارية. إن المخاطر التي تهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي آخذة في التزايد، وكذلك انعدام الثقة بين الدول، بينما يتواصل تفاقم النزاعات القديمة مع نشوب نزاعات جديدة بصفة مستمرة. وتزايد الأسلحة باطراد كمّاً وكيفاً، بينما يجري بانتظام استحداث ونشر أسلحة جديدة أكثر تطوراً وأشد فتكاً.

وفي ظل هذا الوضع، نرى ضرورة ما بادر إليه الأمين العام في هذا التوقيت المناسب من دعوة الدول الأعضاء إلى الحيلولة دون نشوء مجالات جديدة للتنافس والنزاع الاستراتيجيين ضماناً لأمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي، وكبح جماح الأنواع الجديدة من الأسلحة الاستراتيجية المخجلة بالاستقرار، والتصدي للتكديس المفرط للأسلحة التقليدية وللالتجار غير المشروع بها، ومراجعة النظر في الإنفاق العسكري الجامح، وتعقّل النتائج المترتبة على تكنولوجيات الأسلحة الجديدة وتأثيرها في مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح، وإدامة التحكم البشري في الأسلحة وفي الذكاء الاصطناعي، ومنع أنشطة الإيذاء المتعمد في الفضاء الإلكتروني. والمسؤولية النهائية عن الوعي بجميع هذه المسائل الملحة والمهمة تقع على عاتقنا نحن، الدول الأعضاء. ومنتهى ما يمكن أن يساعدنا به الأمين العام هو تنبيهنا إلى المخاطر والتحديات، وتعريفنا بالعواقب الوخيمة المرتبطة بها. وحرّياً بنا أن نتولى معالجة هذه الأمور بأنفسنا، عن طريق الاستخدام الأمثل للأدوات والمنتديات المتاحة لنا، مثل مؤتمر نزع السلاح الذي هو منتدى لا نظير له، والقيام على نحو مطرد ببناء الأسس اللازمة لنظام عالمي عادل يمكن لجميع الدول أن تعيش في ظله جنباً إلى جنب في سلام ووثام دون تهديد أو خوف.

ولن تُقصر باكستان إطلاقاً في هذا المسعى. أشكركم، سيادة الرئيس، وأنضم إليكم أيضاً في الترحيب بزملائنا الجدد من المملكة المتحدة وشيلي وإكوادور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً صاحب السعادة. المتكلم التالي هو الممثل الدائم لشيلي. تفضّل صاحب السعادة.

السيد إغيجورون (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكراً لكم. اسمحوا لي أولاً، سيادة الرئيس، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المؤتمر وأن أتمنى لكم النجاح في إنجاز المهام الموكلة إليكم. ولكم أن تعولوا على التزامنا الثابت بمواصلة الإسهام البناء في مداولات المؤتمر. وبما أن هذا هو أول بيان أدلي به بصفتي الممثل الدائم شيلي لدى المؤتمر، اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أعرض رؤية بلدنا في ضوء ما يجابه هذه الهيئة حالياً من تحديات.

إبّان إقامتي الماضية في جنيف، التي حضرت إليها في عام ٢٠٠٣، أعرب المؤتمر عن أسفه لأن عدة سنوات مضت دون التوصل إلى برنامج للعمل. وفي تلك الأيام، قيل الكثير عن مبادرات هامة آلت إلى الفشل في تحريك آلية نزع السلاح في إطار المؤتمر، بما فيها ما سُمّي بمبادرة السفراء الخمسة، التي حظيت بقدر كبير من التأييد ولكن لم يمكن تحقيقها في نهاية المطاف.

وها قد مضى أكثر من ٢٠ عاماً ولكنها لم تترك لمثلي سوى مشاركة أغلبية كبيرة من الوفود فيما تشعر به من إحباط إزاء استمرار الجمود الذي يحيق بعمل هذا المؤتمر، الذي أريد به أن يكون المنتدى الأمثل للتفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد لفتنا السنوات الأخيرة دروساً في كيفية السير قدماً بمفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فالخطر والتنظيم ليسا هدفاً بحد ذاتهما، بل هما أداتان أو وسيلتان توفران غرضاً نهائياً لنهج تعددية الأطراف، ألا وهو حماية الفرد.

وفي هذا الصدد، رحّبت شيلي مع التفاؤل الحذر باتخاذ المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 بشأن إنشاء الهيئات الفرعية المكلفة بمعالجة المسائل الرئيسية الموكلة إلى هذا المنتدى. ونحن، كغيرنا من الوفود، ندرك أن أعمال هذه الهيئات لا تُحلّنا من التزامنا بالاتفاق على برنامج للعمل يتيح لنا أن نبدأ التفاوض في أقرب وقت ممكن على الصكوك الدولية اللازمة في هذا المجال. بيد أننا نُقدّر القيمة الرمزية لأي خطوة تُتخذ في الاتجاه الصحيح - اعتماد اتفاق ما بتوافق الآراء - ونأمل أن تسهم هذه الآلية، عن طريق ما يجري فيها من مناقشات، في التوصل إلى الاتفاقات الأساسية اللازمة لبناء الثقة التي نحتاج إليها للسير قدماً صوب نزع السلاح التام والكامل.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء حالة البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال. ففي مجال نزع السلاح النووي، يؤسفنا أن الفرصة الفريدة للتفاوض على معاهدة دولية لحظر الأسلحة النووية حدثت خارج هذه الهيئة، بسبب انعدام الالتزام لدى مجموعة صغيرة من البلدان ترفض القبول بالأدلة المقنعة التي تُثبت على نحو متزايد أنه لا يصبح لأي شيء أن يسمى أسلحة مشروعة للدمار الشامل، وأنه لن يكون بمقدور أي بلد أو منظمة التعامل مع العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام تلك الأسلحة. وهذا هو ما جعلنا نشارك مشاركة نشطة في التفاوض على تلك المعاهدة، التي نأمل أن يبدأ نفاذها قريباً.

وبالإضافة إلى ذلك، في مجال الشؤون النووية، نرحب بالأعمال التي تقوم بها أفرقة الخبراء الحكوميين، بما فيها الفريق المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي يشارك فيه بلدنا. ونرحب أيضاً، بطبيعة الحال، بالنتيجة الناجحة التي توصل إليها الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتوصل إلى معاهدة مقبلة لحظر المواد الانشطارية.

وثمة أمر آخر يشغلنا هو الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق يكفل ألا تستعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحتها أو تهدد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وترى شيلي أن هذه الضمانات الأمنية السلبية خطوة أساسية نحو خفض التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية تمهيدا لإزالتها تماماً.

ويساورنا القلق أيضاً من أن الدول النووية الرئيسية ما زالت تُبقي منظوماتها العاملة في حالة التأهب القصوى، مما يزيد بقدر كبير من خطر أن تُستعمل الأسلحة النووية وأن تحدث مواجهة نووية لا رجعة فيها تنجم عنها عواقب كارثية على البشرية وعلى كوكبنا. ولذا فإننا سنواصل الضغط، مع وفود البلدان ذات التوجه المماثل، من أجل خفض مستويات التأهب.

وعلى الرغم من الإحباط الناجم عن إصرار الدول النووية على إيلاء دور رئيسي للردع النووي، فإننا نعرب عن تقديرنا لبعض التطورات الإيجابية، مثل البوادر التي أبدتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومحدونا الأمل في أن يتخلى ذلك البلد بلا رجعة عن برنامجه للأسلحة النووية، ويسوّي وضعه بوصفه دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويُخضع منشآته لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد ظل صوتنا دائماً ضمن الأصوات المصرة على ضرورة إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، لأنها تكتنف نزاعاً ذا تداعيات عالمية تجب معالجته بروح من المسؤولية من جانب المجتمع الدولي بأسره؛ ولذا سنظل نتابع تطور هذه الحالة عن كثب وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تعزز ما أبدته من بوادر إيجابية بأن تتخذ الخطوات السالفة الذكر، التي هي ضرورية لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للإشارة إلى مسألة مقلقة أخرى، وهي خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أعربنا عن تأييدنا للتفاوض لإبرام معاهدة لحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ومحدونا الأمل في أن فريق الخبراء الحكوميين الجديد التابع للأمم المتحدة والمعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي تشارك فيه شيلي أيضاً، سيتمكن من التوفيق بين المواقف المختلفة بشأن هذه المسألة غير المعلومة لكثيرين، مع شدة أهميتها لمستقبل الأمن العالمي.

وترى شيلي أن جهودنا في هذا المؤتمر لا ينبغي أن تحدث في فراغ، بل أن تُفهم في سياق مسعى دبلوماسي دولي ينزع إلى استخدام العمليات المتعددة الأطراف وتعزيز الأطر القانونية الدولية باعتبار أن ذلك هو أفضل نهج للتصدي للتحديات الأمنية الدولية. وفي هذا الصدد، نحن نُثمن ونؤيد الأولويات التي حددها الأمين العام في خطة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وهي خطة واسعة النطاق وشاملة. ونحن نوجه الانتباه إلى المنظور الإنساني الذي تتخذه تلك الخطة، والذي يستلزم إعادة مواءمة الأولويات المتعلقة بالأمن الدولي.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها: ففي عام ٢٠١٧، بلغ الإنفاق العسكري للحكومات العالم ١,٧ تريليون من دولارات الولايات المتحدة، أي بواقع ٢٢٧ دولاراً لكل شخص على قيد الحياة اليوم. ومقدار هذا الإنفاق العسكري يكافئ ٨٠ ضعفاً من أضعاف المبلغ المنفق على المعونة الإنسانية، بينما يحقق نقص الموارد بالجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحسين التعليم والصحة، ومكافحة تغير المناخ، وحماية هذا الكوكب. وهذا الجانب ذو أهمية جوهرية بالنسبة إلى بلدنا ومنطقتنا. وخطة نزع السلاح تحوّل مناهج تركيز النظام الدولي إلى الفرد وإلى البشرية وإلى الأجيال المقبلة. ولكي نتصدى لتحديات عصرنا، يجب علينا أن نأخذ بنهج متكامل يغطي نزع السلاح والأمن والتنمية المستدامة عن طريق العمل الجماعي على جميع المستويات. والعمل على

هذا النحو أمر لا غنى عنه لتحقيق الالتزامات المتعهد بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولن تتحقق هذه الأهداف بدون الالتزام القطعي والتعاون الفعال من جانب كل البلدان من خلال الآليات الدولية القائمة في المنتديات الدولية المناسبة.

السيد الرئيس، سأختتم ملاحظاتي بدعوة جميع أعضاء هذه الهيئة المركزية للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح والأمن الدولي إلى أن يثبتوا عملياً أن لدينا الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً بعملنا المشترك والعاجل بشأن نزع السلاح، وأن بإمكاننا، سوياً، الحفاظ على جدوى هذا المؤتمر وعلى مصداقيته. شكراً، سيادة الرئيس، وأشكركم على ما تفضلتم به من عبارات الترحيب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم. سنعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإكوادور، السيد غاييغوس.

السيد غاييغوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيادة الرئيس. وبما أن هذه هي المرة الأولى أخذ فيها الكلمة، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولدينا ثقة كاملة في قدرتكم على الاضطلاع بهذه المهمة الحساسة، التي يمكنكم بصددتها أن تعولوا باطمئنان على الالتزام والدعم الكامل من وفد بلدنا. وثانياً، اسمحوا لي أن أشكركم، سعادة السفير دودش، على ما تفضلتم به من الترحيب الحار بنا، نحن الممثلين الجدد لدى المؤتمر، وأن أعنتم هذه الفرصة فأحيي زملائي في هذا المنتدى الهام.

إنه لشرف خاص لي أن يُتاح لي أن أمثل بلدي مرة أخرى في هذه الهيئة التي ألقها كثيراً. ففي عام ١٩٩٩، عندما كنت الممثل الدائم لإكوادور هنا في جنيف، تفاوضنا بشأن آخر توسيع لعضوية المؤتمر، وأسفر ذلك في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ عن انضمام خمسة أعضاء جدد، منهم بلدنا. والآن، بعد مضي ١٩ عاماً، أتفق معكم فيما تعربون عنه من القلق والإحباط، وأعتقد أن علينا أن نبذل كل ما في الجهد للعودة إلى الأخذ بنهج تعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وتعهد في هذا المقام بأننا سنبدل قصارنا لتحقيق ذلك.

وفيما بعد، عدت إلى هنا بصفتي الممثل الدائم في جنيف، وتوليت رئاسة المؤتمر في بداية عام ٢٠١٢، وأتيحت لي في عام ٢٠١٤ فرصة المشاركة في رئاسة الفريق العامل المنشأ للتوصل إلى توافق في الآراء وتذليل المشاكل التي تواجه عمل المؤتمر. ومن ثمّ لدي إلمام تام بما واجهته هذه الهيئة في السنوات الأخيرة من صعوبات في مساعيها الرامية إلى اعتماد برنامج للعمل، وبما واجهته فوق ذلك بشأن معالجة المسائل الموضوعية وإيجاد الإرادة السياسية المشتركة اللازمة لمعالجتها.

السيد الرئيس، تعلمون جيداً أن إكوادور ملتزمة التزاماً قوياً بنزع السلاح وأنها طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لنزع السلاح. ولذا لا يسعني سوى الترحيب بمجهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال والإعراب عن التأييد لها، بما في ذلك خطته التي نشرت مؤخراً بشأن نزع السلاح.

ونحن متفقون تماماً بطبيعة الحال مع الأمين العام في تقييمه للحالة الحساسة التي يوجد عليها العالم اليوم، والتي تستلزم بما هي عليه من تعقد إيجاد حلول جديدة على وجه السرعة. ولا يزال وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، يشكل الخطر الأكبر، لما له من عواقب مدمرة محتملة على كوكبنا. وفي هذا الصدد، ترحب إكوادور بالإعلان عن الجهود الشخصية للأمين العام وبتزايد مشاركة هيئات الأمم المتحدة في شؤون نزع السلاح. ونحن نؤيد

أيضاً الاستراتيجيات التي طرحها الأمين العام في خطته الرامية إلى تحقيق جملة أمور منها تنفيذ آليات شتى لبناء الثقة وخفض المخاطر، وتوطيد مبدأ عدم استعمال الأسلحة النووية، وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وزيادة عددها، وصوغ المعايير والتقنيات وقدرات التحقق المتعلقة بنزع السلاح النووي.

بيد أننا نعتقد أن هذه الاستراتيجيات ليست بالشيء الجديد، وأنها، علاوة على ذلك، لا يمكن أن تنفذ على نحو مستقل، بل يجب أن تكون مُكمّلة للجهد الرئيسي في مجال التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً يفرض على حظر جميع الأسلحة النووية وإزالتها. وهذا يتطلب تحولاً كبيراً في الإرادة السياسية للدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالركيزة الثانية لخطة الأمين العام، نوافق تماماً على أن ثمة ضرورة ملحة لإحراز تقدم في التنظيم العالمي للأسلحة التقليدية، التي تسبب حالياً العدد الأكبر من الوفيات بين المدنيين. ويجب إخضاع موردي الأسلحة ومنتقليها، بنفس القدر، لضوابط أشد صرامة لمنع وقوع كوارث كالتّي تحيق حالياً بكوكبنا.

وعلى وجه التحديد، توافّق إكوادور على ضرورة سنّ أنظمة تخضع لها الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة واتخاذ تدابير لمنع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ولذا فإننا نؤيد الاستراتيجيات المقترحة في هذا الصدد، مثل زيادة التمويل الدولي لجهود مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وزيادة التعاون فيما بين البلدان بغية منع التسريب من مخزونات الأسلحة.

وبالإضافة إلى الاستراتيجيات التي قدمها الأمين العام، ترى إكوادور أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات بشأن بلدان المنشأ فيما يخص الأسلحة، من قبيل سنّ قاعدة دولية تحظر صراحة بيع الأسلحة لأي جماعات غير مأذون لها من غير الدول وللبلدان المرتكبة لأعمال الإبادة الجماعية أو لجرائم ضد الإنسانية، ضمن عناصر أخرى تستهدف البلدان المنتجة للأسلحة.

وتأتي في الختام الركيزة الثالثة لخطة الأمين العام، التي تتعلق بالوسائل والأساليب الجديدة للحرب. وتتفق إكوادور تماماً مع الأمين العام بشأن أهمية أن نصبح أكثر انخراطاً في فهم التكنولوجيات الجديدة ومنع إساءة استعمالها، فضلاً عن ضرورة السير قدماً في مجال صوغ الاستراتيجيات اللازمة للتصدي لهذه التحديات الجديدة.

وخلاصة القول، سيادة الرئيس، هي أننا نشيد بجهود الأمين العام في الدعوة إلى المزيد من الحوار ومن مشاركة المجتمع الدولي في شؤون نزع السلاح. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام وفدنا بالإسهام في هذا الحوار، بحثاً عن الحلول والتماساً لبرنامج عمل يمكن أن يصل بهذا المؤتمر إلى تحقيق أهدافه الطموحة. أشكركم جزيل الشكر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، صاحب السعادة، على بيانكم المهم وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى الرئاسة. أُعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمملكة المتحدة، السيد إيدان ليدل.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً على ما تفضلتم به من عبارات الترحيب الحار بنا اليوم، وبالأمر أيضاً لدى تشرفي بتقديم أوراق اعتمادي إليكم وإلى الأمين العام للمؤتمر. وهذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها المؤتمر بصفتي سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وبما أنها أيضاً، بطبيعة الحال، المرة

الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم هذا الدور الهام وأن أؤكد لكم كامل الدعم مني ومن وفد بلدنا.

السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم ومسؤولية كبيرة أن أمثل بلدي في هذا المؤتمر المؤقت. وأريد اليوم أن أؤكد لكم، سيادة الرئيس، ولجميع الوفود التزامي الشخصي بالقيام بدور نشط وبناء في هذا المؤتمر. وأريد أيضاً أن أشدد على استمرار التزام حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بأهداف هذا المؤتمر وغاياته بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لدى المجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، وعنصراً حاسماً في النظام الدولي القائم على قواعد محددة.

وستظل الحكومة البريطانية ملتزمة بتهيئة الأحوال اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والمملكة المتحدة هي، بطبيعة الحال، دولة حائزة للأسلحة النووية طبقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنظل نحتفظ برادع نووي مستقل ما دامت الحالة الأمنية العالمية تتطلب ذلك، ولكن ما نحتفظ به من القوات النووية لا يتجاوز الحد الأدنى اللازم لردع أي مُعتدٍ. وقد خفّضنا مخزوننا النووي بأكثر من نصف الذروة التي كانت عليها في أواخر السبعينات. ولن يتجاوز عدد ما سنحتفظ به من الرؤوس الحربية النووية الجاهزة للإطلاق ١٢٠ رأساً حربياً، وسنواصل تخفيض مخزوننا من الأسلحة النووية إلى ما لا يجاوز ١٨٠ رأساً حربياً بحلول منتصف العقد المقبل. وأسطولنا من الغواصات المسلحة نووياً يتكون من أربع غواصات هي في تقديرنا الحد الأدنى اللازم للاحتفاظ برادع مستمر في عرض البحر. وتحمل كل غواصة من هذه الغواصات ما لا يجاوز ٨ من القذائف الجاهزة للإطلاق، وقد خفّضنا عدد الرؤوس الحربية النووية المحمولة على كل منها من ٤٨ إلى ٤٠ رأساً حربياً.

ومهلة تأهب غواصات المملكة المتحدة القائمة بالدوريات لتنفيذ أوامر إطلاق النار تبلغ في المعتاد عدة أيام، ومنذ عام ١٩٩٤، لم تعد قذائفنا موجهة إلى أي دولة. وقد أعطينا ضماناً بأن المملكة المتحدة لن تستعمل الأسلحة النووية أو تهدد باستعمالها ضد أي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكون غير حائزة للأسلحة النووية وممثلة للالتزامات بموجب تلك المعاهدة. وبموجب تصديقها على البروتوكولات المتصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أعطت المملكة المتحدة ضمانات ملزمة قانوناً من هذا القبيل لدول في أفريقيا، وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وجنوب المحيط الهادئ، ووسط آسيا.

والإجراءات التي اتخذناها على المستوى الوطني مؤشر هام يدل على التزامنا بنزع السلاح، ولكن من الواضح أن الأحوال اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق عملية متعددة الأطراف. وسيظل هذا المؤتمر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكلان الركنتين الأساسيتين لهذه العملية. وستواصل الحكومة البريطانية القيام بدور نشط في العملية التدريجية لنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، وذلك بمجمل أساليب منها العمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويتعين أيضاً على من يحتفظون منا بأسلحة نووية العمل على بناء الثقة والطمأنينة لدى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وآمل أن يُنظر إلى ما نهض به من مبادرات، مثل عملنا في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، على أنها دليل على استعدادنا المنفتح للحوار، إلى جانب أنها أيضاً مساهمات مهمة في مضمار البحث عن حلول للمشاكل التقنية التي تحول حالياً دون إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح. وخلال الفترة المتبقية قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، سنتواصل على نحو بناء

وبعقلية منفتحة مع كل من لديهم استعداد لمقابلة ذلك بالمثل، ولا سيما بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأنا متفق مع ما قاله زميلنا الشيلي منذ قليل من أن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يُناقش في فراغ. والهيكل الدولي في مضمار نزع السلاح يشتمل على صكوك مهمة تغطي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقليدية. وقد أسهمت المملكة المتحدة بدور هام في صوغ العديد من تلك الصكوك وفي حشد التأييد لها. وجوهر الأمر هو أن النزع العام للسلاح لا يمكن أن يحدث إلا حينما تشعر جميع الدول بأنها آمنة بالقدر الكافي لأن تتجرّد من سلاحها. ومن ثمّ تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية الامتثال للالتزامات الدولية، سواء فيما يتعلق بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو التقليدية، ومسؤولية دعم النظام الدولي القائم على قواعد محددة.

وعندما تكلم سلفي أمام المؤتمر لأول مرة في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، أشار إلى أن الوضع في ذلك الوقت كان وضعاً حميداً نسبياً، ولكنه ذكّر المؤتمر بأنه لا يمكننا أن نستبعد حدوث تدهور في البيئة الدولية في مجال نزع السلاح من جراء التغيرات في الديناميات الأمنية العالمية والتطورات التكنولوجية. ويؤسفني أن أقول إنه كان على حق في كلا الأمرين. بيد أنه حتى إذا كان الحال كذلك، يجب علينا أن نواصل السعي الجهيد إلى تحقيق هدفنا المشترك.

ونحن جميعاً موجودون في هذا المؤتمر لأن حكوماتنا توافقت على هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. ومن المسلمّ به أن المصالح الأمنية الأساسية لجميع الدول يجب أن تُحترم في سياق هذه العملية؛ وهذه هي علّة أن هذا المؤتمر يعمل بتوافق الآراء، وهذا هو الوضع السليم وما ينبغي أن يكون. ولكن إذا أردنا أن نحقق تقدماً صوب ذلك الهدف، فيجب علينا أيضاً أن نبدي من الشجاعة وسعة الخيال ما يمكننا من رأب الانقسامات القائمة بيننا. وكلّي أمل في أن أستطيع الإسهام بما يخصني في ذلك طيلة فترة عملي هنا.

وقد تشجعت في هذا السياق بما رأيته من المناقشات الجارية في الهيئات الفرعية، وأرى بالفعل جدوى استمرارها في العام المقبل. وأتطلع أيضاً إلى التناقش مع زملائي جميعاً، ولا سيما مع الدول الأخرى التي ستتولى رئاسة هذا المؤتمر في عام ٢٠١٩، لنرى ما يمكن تحقيقه. وكلّي تطلع إلى العمل معكم جميعاً ومع الأوساط الأوسع نطاقاً المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار في جنيف وغيرها.

وأود أن أستأذنكم، سيادة الرئيس، في أن أعود في وقت لاحق من مناقشتنا إلى موضوع خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم على البيان الذي تفضلتم به. سنعطي الكلمة الآن للنمسا، للتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. السيدة كيمباين ستدلي بهذا البيان. تفضلي صاحبة السعادة.

السيدة كيمباين (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في فترة الرئاسة التونسية لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أهنيكم وأن أتمنى لكم كل النجاح في إنجاز ولايتكم.

فَصَدَّ الأمين العام، في إطار خطته الجديدة لنزع السلاح، إلى تشجيع مؤتمر نزع السلاح على أن ينهض إلى تفعيل إمكاناته بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لدى العالم بشأن نزع السلاح. ويُرجى أن تؤدي المناقشات الموضوعية المستمرة في الهيئات

الفرعية الخمس إلى النتائج الملموسة التي تشتد الحاجة إليها. وخطة نزع السلاح هي تذكيرة في الوقت المناسب بمدى أهمية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بالنسبة إلى أمننا الجماعي.

إن نهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية والنظام الدولي القائم على قواعد محددة، وفي القلب منه الأمم المتحدة، لا غنى عنهما لكفالة صون السلام والأمن الدوليين. ونحن نشارك الأمين العام قلقه إزاء البيئة الأمنية الراهنة، ونتفق معه فيما رآه من ضرورة تعزيز تدابير الحوار وكفالة الشفافية وبناء الثقة، وكذلك التثقيف في مجال نزع السلاح. ومن المهم أن تسهم جميع الأطراف في تحسين السياق الاستراتيجي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويساورنا القلق إزاء استمرار بعض الدول في عدم الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار. ووفقاً لما شدد عليه الأمين العام، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل المساءلة على هذه الانتهاكات وأن يقضي على إمكانية الإفلات من العقاب عليها. ونحن ندين بشدة استعمال الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وفي أي مكان. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيباً حاراً بالمقرر الذي اتخذته الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن التصدي لخطر تزايد استعمال الأسلحة الكيميائية عن طريق تعزيز القدرات الدولية للتحقق وتحديد المسؤولية، ويتطلع إلى تنفيذ ترتيبات تحديد المسؤولية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الجمهورية العربية السورية.

ونحن نؤيد بقوة أيضاً آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونتطلع إلى تنفيذ اقتراحه بناء قدرة دولية أشد قوة في هذا المجال. وعلى النحو المبين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تُنتهج منذ أمد طويل سياسة مؤداها منع برامج الانتشار المثيرة للقلق وردعها ووقفها، والقضاء عليها حيثما يمكن ذلك، جنباً إلى جنب مع معالجة أسبابها الأساسية.

وقد درجنا على بذل كل ما في وسعنا من أجل إشاعة الاستقرار في البيئة الدولية والإقليمية، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من جراء الصراعات السياسية والفقر والتدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان. وما برحنا نقدم دعماً سياسياً ومالياً كبيراً للمؤسسات المتعددة الأطراف بغية دعم وتعزيز المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والصكوك الأخرى الدولية الرئيسية، وندأوم على مناصرة التقيد العالمي بها، وبناء القدرات لمساعدة البلدان الأخرى على الوفاء بالتزاماتها. وقد اضطلعنا بدور رئيسي في إيجاد حلول دبلوماسية لبعض أزمات الانتشار الإقليمية، مدعومة بفرض جزاءات قوية حيثما لزم ذلك.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي مراراً على الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن نواصل بنشاط الدعوة إلى تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى التعجيل ببدء نفاذها، وتأييد إجراء مفاوضات فورية في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفقاً للوثيقة CD/1299 وللولاية المنصوص عليها فيها، ودعم الجهود الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تمثل عنصراً رئيسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار وإنجازاً هاماً للدبلوماسية

المتعددة الأطراف حظي بإقرار مجلس الأمن له بالإجماع في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ونشدد في هذا السياق على أهمية مواصلة الضغط عن طريق الجزاءات مع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة. ونحن دائبون على تشجيع الدولتين الحائزتين لأكثر ترسانتين للأسلحة النووية على تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، والمحافظة على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، والسعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة وغير المنشورة. وبالنظر إلى شدة خطورة البيئة الأمنية الراهنة، نشجع جميع الدول المعنية على اتخاذ تدابير عملية مناسبة للحد من المخاطر، على النحو المبين في خطة العمل الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وهي تدابير مهمة أيضاً لضمان سلامة ترساناتها النووية وأمنها.

وفيما يتعلق بالأنشطة التي تُزاول في الفضاء الخارجي وفي الفضاء الإلكتروني، نحيط علماً بالتأييد الذي أعرب عنه الأمين العام لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، مثل مبادئ السلوك المسؤول. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تنفيذ التوصيات التي أصدرها بتوافق الآراء فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أيد بالإجماع الجهود الرامية إلى التوصل إلى التزامات سياسية تتخذ، على سبيل المثال، شكل إعلانات أحادية أو التزامات ثنائية أو مدونة متعددة الأطراف لقواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، من أجل تشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي وتشجيع استخدامه في الأغراض السلمية. وقد خلص الفريق إلى أن التدابير السياسية الطوعية يمكن أن تشكل أساساً لدراسة المفاهيم والمقترحات المتعلقة بالواجبات الملزمة قانوناً.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بالمثل تنفيذ مضمون التقارير الصادرة بتوافق الآراء من أفرقة الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، التي أكدت سريان القانون الدولي الحالي في الفضاء الإلكتروني، وشجعت على تنفيذ تدابير بناء الثقة ومعايير السلوك المسؤول للدول.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه في نيويورك. ونشعر بالارتياح بصفة خاصة إزاء ترحيب الوثيقة الختامية بالعملية التي وُضعت بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٧٢ المتعلق بالذخيرة، وإزاء تأكيد تلك الوثيقة على ما يتسم به تنفيذ برنامج العمل من أهمية فيما يتعلق بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد اشتملت الوثيقة الختامية على الاعتراف بالبعد الجنساني، فتضمنت إشارات إلى العنف القائم على نوع الجنس، وإلى جمع بيانات مصنفة بشأن نوع الجنس والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتدعو الوثيقة إلى تنظيم عملية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإرشادات المتعلقة بوسم الأسلحة المكوّنة من وحدات تجميعية والمصنوعة من البوليمر، وذلك قبل الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. وتؤكد الوثيقة مجدداً أهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في سياق مكافحة الإرهاب، كما أكد عليها أيضاً مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٠ (٢٠١٧). وتدعم هذه النتائج جدوى برنامج العمل المضطلع به في إطار الصك الدولي للتعقب وستزيد من فعاليته. واعتماد نتائج كهذه بالإجماع بشأن موضوع حساس يتصل بالأمن هو أيضاً إنجاز هام، بالنظر إلى

الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها نهج تعددية الأطراف والاتفاقات الدولية والنظام الدولي القائم على قواعد محددة.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باقتراح الأمين العام إنشاء مرفق تمويل مخصص لدعم مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويتطلع إلى تلقي مزيد من التفاصيل بشأن تنفيذه. ويجب علينا مضاعفة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، التي تغذي شرور الإرهاب والجريمة المنظمة وتؤجج الصراعات وتعيق التنمية في العديد من أنحاء العالم.

ويواصل الاتحاد الأوروبي الاستثمار بقدر وافر فيما يتصل بذلك من جهود التعاون وتقديم المساعدة، مُركِّزاً في ذلك على جمع فوائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتدميرها، وتوفير الأمن المادي وإدارة المخزونات فيما يتعلق بتلك الأسلحة والذخائر، وبناء القدرات في مجالات الوسم وحفظ السجلات والتعقب. ويعكف الاتحاد الأوروبي حالياً على إنجاز المراجعة النهائية لاستراتيجيته المصوغة في عام ٢٠٠٥ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بحيث تغطي الأنشطة غير المشروعة لصنع الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويلها عن وجهتها. وينصب تركيز جهودنا المشتركة على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والحد منه، وفقاً للهدف ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ونحيب بجميع الدول، وبخاصة الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للأسلحة ودول العبور، أن تنضم إلى معاهدة تجارة الأسلحة، التي تهدف إلى سنّ أعلى المعايير الدولية الموحدة الممكنة لنقل الأسلحة والذخائر التقليدية. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، وُضعت معاهدة تجارة الأسلحة قيد النفاذ بموجب الموقف الموحد للمجلس الأوروبي لعام ٢٠٠٨، الذي يحدد قواعد موحدة لمراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكل طلب للحصول على ترخيص بتصدير أسلحة يتعلق ببند من البنود المدرجة في القائمة العسكرية الموحدة للاتحاد الأوروبي يتعين تقييمه على أساس كل حالة على حدة طبقاً لثمانية معايير للمخاطر المحتملة. وتشمل هذه المعايير احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتؤخذ في الاعتبار أيضاً المخاطر المحتملة بشأن العنف القائم على نوع الجنس وتحويل وجهة الأسلحة والإخلال بالاستقرار على الصعيدين الداخلي والإقليمي. والتقرير السنوي للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة أداة هامة في مجال تعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة، حيث إنه يبين صادرات الأسلحة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك طلبات التصدير المرفوضة.

وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية أفقية هامة لدى الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإننا نرحب بالاهتمام الذي يوليه الأمين العام لتأثير الأسلحة المتصل بنوع الجنس ولمشاركة المرأة على نحو فعلي وعلى قدم المساواة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسائر القرارات ذات الصلة الرامية إلى النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٩ بشأن دور المرأة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والقرارات اللاحقة له بهذا الشأن.

وفي مجال آخر هو مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، يقوم الاتحاد الأوروبي بدور نشط بوصفه مانحاً رئيسياً لأنشطة إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا، وبوصفه داعماً قوياً لتنفيذ اتفاقية أوتاوا وتحقيق عالميتها. ونحن نتطلع في هذا المجال إلى

استراتيجية الأمم المتحدة المنقحة للإجراءات المتعلقة بالألغام، إلى جانب تحديث المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد أحطنا علماً باعترام الأمين العام العمل على تقوية التنسيق وتحقيق اتساقه فيما بين وكالات الأمم المتحدة بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونحن نُقدّر أيضاً جهود الرامية إلى التوعية بالتحديات المرتبطة باستخدام الأسلحة والذخائر المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان وتأثير ذلك الاستخدام على المدنيين. وندعو جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى أن تتقيد تقيداً تاماً بالقانون الدولي الإنساني. وسيدوم الاتحاد الأوروبي على اتخاذ موقف قوي في مجال تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في جميع حالات النزاع.

ونحن نرى، كما لاحظ الأمين العام، أن منجزات التقدم في العلم والتكنولوجيا ما برحت تجلب فوائد حمة تسهم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. بيد أن هذه المنجزات تطرح أيضاً طائفة متنوعة من المخاطر والتحديات، منها مثلاً المخاطر والتحديات المرتبطة بالبيولوجيا التركيبية وتعديل الجينات والطباعة المجسمة وتكنولوجيا الأسلحة الجديدة. ويُرجى أن تؤدي المناقشة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح مع الباحثين والأكاديميين والمجتمع المدني والقطاع الصناعي إلى التشجيع على التحلي بالمسؤولية في مضمار الابتكار. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل في المنتديات الدولية المختصة.

ونرحب بدعوة الأمين العام إلى مواصلة تبادل المعلومات بشأن المراجعات القانونية المتعلقة بالأسلحة الفتاكة بغية التشارك في أفضل الممارسات. وقد أكد فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في اجتماعه الأول المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أن القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي الإنساني، ينطبق تماماً على جميع منظومات الأسلحة، بما فيها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وأن الدول ستظل مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن تطوير هذه المنظومات واستعمالها في النزاع المسلح.

وسيلظل الاتحاد الأوروبي شريكاً قوياً وثابتاً وموثوقاً به للأمم المتحدة. ونحن نقر بالصلات القائمة بين التنمية المستدامة، والعمل الإنساني، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى استطلاع إمكانيات التأزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسنساهم في تنفيذ خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح وفقاً لأولوياتنا، ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم. وأعطي الكلمة الآن للسيد فو كونغ، الممثل الدائم الصين لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم الرئاسة. وسيدوم الوفد الصيني بنشاط على دعم عملكم ودفع مسيرة المؤتمر قدماً. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بسفراء المملكة المتحدة وشيلي وإكوادور. وكُلّي تطلع إلى العمل على نحو وثيق معهم. وثُقدّر الصين جهود الرئيس الرامية إلى إجراء مناقشة مواضيعية بشأن خطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد غوتيريش. وهذا أمر سيساعد على تحقيق فهم مشترك بين جميع الأطراف وعلى تنشيط المؤتمر، وهو لهذا ضروري ومفيد تماماً.

لقد تبين لنا على مدار فترة من التاريخ تزيد عن القرن مدى وثافة الترابط والتكامل بين تحديد الأسلحة ونزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. فقد رأينا كيف أن حالات التحسن في

الحالة الأمنية الدولية ساعدت على السير قدماً في عمليتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، كما أن التقدم المحرز في مجال تحديد الأسلحة أفاد في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين. وقد كان التقدم في مجال نزع السلاح أحد الطموحات المهمة لدى تأسيس الأمم المتحدة. ونزع السلاح له مكانة جوهرية في ميثاق الأمم المتحدة.

والحالة الأمنية الدولية الراهنة حالة شديدة التعقد وقائمة للغاية. فالعلاقات بين الدول الرئيسية تزداد توتراً يوماً بعد يوم؛ والمخاطر الجيوسياسية تتصاعد تصاعداً مستمراً؛ والنزاعات الإقليمية تتنالى واحداً في إثر آخر؛ والقضايا الأمنية التقليدية أصبحت حالياً متشابكة مع قضايا غير تقليدية، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وما برح السلام الدولي والاستقرار الاستراتيجي يتعرضان لتأثير التطورات العلمية والتكنولوجية. وكلما اتضحت قلة القواعد المنطبقة على الفضاء الخارجي وأمن الفضاء الإلكتروني، تبرز بقدر أوضح أهمية العملية الدولية لنزع السلاح.

وهذه الخلفية تجعل خطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام أمراً بالغ الأهمية من جوانب كثيرة. أولاً، تسلط الخطة الضوء على أهمية نزع السلاح بالنسبة إلى السلام والتنمية العالميين في ظل هزال التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح، وتضع نزع السلاح مرة أخرى في صميم عمل الأمم المتحدة. وثانياً، الخطة مرتبطة جذرياً بالسلام والتنمية؛ وتتمسك بمفهوم الإنسان أولاً، وتطرح فيما يتعلق بالمجالات والمسائل ذات الصلة سلسلة من الاقتراحات والتوصيات المحددة تمثل مرجعاً مهماً وقيماً. وثالثاً، في ضوء التغيرات والتطورات في الحالة الأمنية الدولية، تقدم الخطة موجزاً للوضع وللمهام المنشودة في ميدان نزع السلاح، إلى جانب الفرص السانحة والتحديات الماثلة، وتحدد اتجاهها لمسيرة الجهود المتوخاة من آليات نزع السلاح، بما فيها المؤتمر.

إن خطة نزع السلاح هي وثيقة منهجية وشاملة جديدة بالدراسة الدقيقة والوفاء من جميع الأطراف. ونظراً إلى أنها تتناول مسائل محددة وعديدة، سيصعب علينا جداً التعليق على كل جوانبها في الوقت القصير المتاح لنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطرح على الجميع الآراء الأولية التالية.

أولاً، فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو المطمح المشترك للمجتمع الدولي، ولكن نزع السلاح النووي أمر معقد للغاية ولا يمكن تحقيقه في خطوة واحدة. وخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي، المدرجة في خطة نزع السلاح، تأخذ بفكرة التدابير المنظمة والتدرجية، وتشدد على أهمية الضمانات الأمنية السلبية، وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتدابير الرامية إلى الحد من المخاطر النووية. وهي جديدة بكامل التقدير منا. وينبغي للمؤتمر أن يستفيد من تجربة نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية فيبدأ عمله بإيلاء الأولوية للضمانات الأمنية السلبية؛ وينبغي أن يسعى جاهداً إلى التفاوض على صك للقانون الدولي في هذا المجال بغية كسر الجمود والسير قدماً نحو تحقيق فتح كبير في عملية نزع السلاح النووي.

وتعرب الصين عن تقديرها لتشديد الخطة كثيراً على منع تسليح الفضاء الخارجي والحيلولة دون حدوث سباق للتسلح فيه. ونظراً إلى الفتامة المتزايدة للحالة الأمنية في الفضاء الخارجي، خصوصاً مع التحمس الشديد من إحدى الدول الرئيسية لإنشاء قوة فضائية، فإن مهمة التفاوض على صك قانوني بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي والحيلولة دون حدوث سباق للتسلح فيه ثم إبرام ذلك الصك، تتطلب اهتماماً فورياً. ومن الواضح أن تدابير كفالة

الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي يعزز الأمن في الفضاء الخارجي. بيد أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هي تدابير طوعية مقيدة بما لها من حدود، ولا يمكن أن تُغني عن آلية قانونية واجبة الانطباق على الفضاء الخارجي.

ومنذ إبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، سار تنفيذ هذين الصكين سيراً جيداً على وجه الإجمال، ولكنه بتأثير التطور العلمي والتكنولوجي وبعض الأحداث الإقليمية، يواجه حالياً مشاكل وتحديات جديدة. وتؤيد الصين تعزيز سلطة آليات هاتين الاتفاقيتين وزيادة فعاليتها كي تتمكن من تسوية المنازعات بطريقة موضوعية ومحيدة، مع اتخاذ خطوات عملية للتصدي للخطر الجديد للإرهاب البيولوجي أو الكيميائي، والتشجيع على استخدام العلوم والتكنولوجيات البيولوجية والكيميائية في الأغراض السلمية.

وثانياً، فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، توافق الصين على المفهوم المطروح في خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، وعلى التدابير المحددة المقترحة بناء عليه. وتولي الصين أهمية كبيرة لعملية تحديد الأسلحة التقليدية ومعالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والاستخدام العشوائي لها. وهي تدعو إلى تحديد الأسلحة في مجال الأسلحة التقليدية ومعالجة الشواغل الإنسانية على الوجه السليم عن طريق مشاركة واسعة النطاق من جميع الدول، وعقد مشاورات تجري على قدم المساواة.

وتعتقد الصين أن حل المشاكل الإنسانية التي تسببها الأسلحة التقليدية يتطلب تدابير وقائية وعلاجية، تشمل بذل الجهود في أربعة مجالات. المجال الأول: يجب أن نفاير على حل الخلافات بالوسائل الدبلوماسية، مع التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن نقل الأسلحة إلى البلدان والمناطق التي تعاني اضطرابات وإلى أي جهات من غير الدول. والمجال الثاني: يجب أن نوازن الاحتياجات الدفاعية والشواغل الإنسانية المشروعة لجميع البلدان، وأن نضع معايير إنسانية معقولة لإنتاج الأسلحة واستعمالها، مع المراعاة التامة لمختلف الحالات في شتى البلدان. والمجال الثالث: يجب علينا زيادة التعاون والمساعدة الدوليين واتخاذ خطوات فعالة لمنع وتخفيف المشاكل الإنسانية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمتفجرات المتخلفة عن الحروب، مثل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية، وبالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والمجال الرابع: يجب علينا تحسين التشريعات الداخلية وتعزيز الرقابة على الأسلحة النارية والمتفجرات، والدفاع عن الاستقرار الاجتماعي والأمن الدولي عن طريق سنّ تدابير مناسبة للتصدي للمخاطر الناجمة عن الإنجازات التكنولوجية في مجالي إنتاج الأسلحة النارية والمتفجرات ونقلها.

وثالثاً، فيما يتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي، منذ بداية هذا القرن، أخذ التقدم يطرد سريعاً في مجالات الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الإحيائية، ودكّع في الوقت نفسه نفسه عجلة التطور الاجتماعي والاقتصادي، وسبّب صدمة خطيرة لمنظومة الأمن الدولي ونزع السلاح، مما أبرز مواطن الضعف في المبادئ الدولية بشأن هذا الموضوع. وقد كرس خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح فصلاً كاملاً لمشكلة التطور العلمي والتكنولوجي، وبدا أولتها من الأهمية مثل ما أولته لنزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وأظهرت عمق نظرة الأمين العام في مسائل نزع السلاح ومدى تبصره ورؤيته بشأن مسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة. وفي الوقت نفسه، تطرح الخطة مقترحات بناءة جديدة بكل تقدير، مثل إجراء حوار بشأن تكنولوجيا الأسلحة الجديدة فيما بين جميع الدول، والتحلي بالمسؤولية في مضممار الابتكار العلمي والتقني، مع إيلاء الاحترام لأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وسنّ قواعد للاستعمال

المسؤول للفضاء الإلكتروني، واستعمال المساعي الحميدة في منع نشوب النزاعات في الفضاء الإلكتروني.

لقد دأبت الصين دوماً على تأييد الدبلوماسية الوقائية القوية، والتدابير العملية لمنع حدوث سباق للتسلح الفائق التقنية، وحماية السلام والاستقرار الدوليين. ويمكن للمؤتمر أن يشرع في العمل، على أساس تقييم متعمق لتأثيرات التطور العلمي والتقني، لوضع مبادئ توجيهية يُسترشد بها في تحديد معايير للسلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني وفي تحديد معايير لتطبيق القوات المسلحة للتكنولوجيات الجديدة والمتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بجدية في تبسيط وتحسين الآليات القائمة المتعددة الأطراف لعدم الانتشار، وأن ينشئ لأغراض عدم الانتشار آلية غير تمييزية للرقابة على الصادرات، تنطبق على جميع المجالات التكنولوجية، وتشارك فيها جميع البلدان، بغية تعزيز فعالية عدم الانتشار وكفالة استفادة البشرية جمعاء بمنافع التطور العلمي والتكنولوجي، إلى أقصى مدى ممكن.

ورابعاً، فيما يتعلق بالشراكات في مجال نزع السلاح، تطرح خطة نزع السلاح عدداً من الاقتراحات لبناء الشراكات، منها تقوية عملية تبسيط وتنسيق آليات الأمم المتحدة المختصة بنزع السلاح، وتعزيز دور المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، وكفالة التمويل اللازم لآليات نزع السلاح، وتعزيز الحوارات المتعلقة بالأمن الإقليمي، وتحسين التثقيف في مجال نزع السلاح، وتعزيز مشاركة المرأة والأوساط الأكاديمية والمجتمع بشتى قطاعاته. وهذه بوجه عام اقتراحات صالحة للتنفيذ وجديرة بأن نوليها كامل التقدير.

ويعتقد الوفد الصيني أن الآليات المتعددة الأطراف القائمة لنزع السلاح مُكوّن رئيسي من مُكوّنات النظام الأمني الدولي في عصر ما بعد الحرب، وأنه يجب تعزيز فعاليتها وسلطانها. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضاً أن نواكب العصر فنناقش مسألة توسيع عضوية المؤتمر، لكي تعكس الفهم المشترك الدولي على أتم وجهه، وتُقلّص مظاهر التسييس الإقليمي وتُنشِط المؤتمر. ونظراً إلى أن طابع تعدد التخصصات وتقاطعها أصبح سمة متزايدة للعديد من مسائل نزع السلاح، فينبغي مواصلة تعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين لجان الجمعية العامة ذات الصلة والإدارات المختصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

السيد الرئيس، لا يوجد بطبيعة الحال اتفاق تام بين مواقف شتى الدول بشأن المقترحات والأفكار المطروحة في خطة نزع السلاح، حيث إن هذه الخطة مبادرة شخصية مقدمة من الأمين العام، السيد غوتيريش. بيد أنها تعكس الأهمية الشديدة التي يوليها الأمين العام شخصياً لنزع السلاح والتوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجعل من هذه المبادرة نقطة تحول، فيعتمد في أقرب وقت ممكن إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، ليتوصل، من خلال مناقشات متعمقة وواسعة النطاق، إلى توافق دولي في الآراء على مخطط لنزع السلاح في القرن الجديد. والصين مستعدة للعمل بلا كلل مع المجتمع الدولي لدفع العملية الدولية لنزع السلاح قدماً ولبناء السلام والأمن والازدهار في القرن الجديد. شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً على مداخلتكم. والآن يطيب لي أن أعطي الكلمة لسعادة سفير المملكة المغربية، السيد عمر زنيبر، تفضّل صاحب السعادة.

السيد زنيبر (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أبدأ بياني بتهنئتكُم مرة أخرى بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد دعم وفدنا المستمر لكم. وأود أيضاً أن أنضم إليكم في الترحيب بالممثلين الدائمين لشيبي والمملكة المتحدة وإكوادور.

السيد الرئيس، لقد قدم وفدنا بالفعل، في ظل رئاستكم، مقترحات للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر وبشأن جدول أعمال نزع السلاح. ولكم أن تعولوا، سيادة الرئيس، على دعمنا الكامل لما تبذلونه من جهود لتحقيق هذا الهدف الهام للهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، وهي هذا المؤتمر. وأود أن أذكر هنا أيضاً أن وفدنا سوف يعود لاحقاً خلال مناقشتنا إلى تناول خطة نزع السلاح المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة.

واليوم، في إطار جهود نزع السلاح التي تبذلها المملكة المغربية على الصعيدين العالمي والإقليمي، أود أن أخبر هذا الجمع المؤتمر عن الاجتماع الإقليمي السادس عشر للسلطات الوطنية للدول الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقود في مراكش في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وهذا الاجتماع الإقليمي، الذي نُظِم في إطار شراكة مع أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حضرته وفود من ٣٨ من الدول الأفريقية، وكذلك ست من المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة الأفريقية.

وكان موضوع الاجتماع هو تعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقية وتحسين التنسيق فيما بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية في كل بلد على حدة. وفي هذا الإطار، قُيِّم عمل الاجتماع إلى جزأين، خُصص الجزء الأول منهما للتعاون بين السلطات ودوائر الجمارك على الصعيد الوطني. وأجرت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوفود الحاضرة للاجتماع مناقشة بهذا الشأن وحددت متطلبات الدوائر الجمركية للرقابة الفعالة عبر الحدود على المواد الكيميائية السمية، وكيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات، وكيف يمكن للشركاء الدوليين والإقليميين توفير المزيد من الدعم لبناء قدرات السلطات الجمركية الوطنية. وقُدمت مقترحات عديدة في هذا الصدد، أود أن أذكر بعضاً منها، وبخاصة المقترحات المتعلقة بإنشاء المزيد من آليات توعية الدوائر الجمركية بالمنتجات ذات الاستخدام المزدوج، وفقاً للاتفاقية، وتحسين الأدوات التقنية والتشغيلية، وبناء قدرات التدريب التخصصي، وتعزيز التعاون في تنفيذ الاتفاقية بين الدوائر الجمركية والجهات المعنية، وإنشاء مركز أو نظام لتبادل المعلومات بين الدوائر الجمركية والسلطات الوطنية، وإشراك مسؤولي الجمارك في الاجتماعات التي تعقدها السلطات الوطنية والإدارات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية. أما الجزء الثاني من هذا الاجتماع الهام فكُرس للنظر في تنفيذ الدول الأفريقية للاتفاقية. وجدير بالإشارة في هذا الصدد أن هذا الجزء تضمن عرضاً قدمته أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للنهج الإقليمي الذي تتبعه المنظمة والنتائج المتوخاة من هذا النهج. وأود أن أذكر على وجه التحديد ثلاثة أمور هامة تتصل بهذا الجزء: أولاً، إنشاء مراكز للتدريب الإقليمي في إطار كل جماعة اقتصادية وكل منطقة دون إقليمية؛ وثانياً، تدريب المسعفين في حالات الحوادث الكيميائية، الذي بدأ على مستوى الجماعة الاقتصادية والمنطقة دون الإقليمية؛ وثالثاً، إعداد دليل تدريبي لمراكز التدريب. وركزت المناقشات التي دارت في هذا الجزء أيضاً على المجالين ذوي الأولوية لدى أفريقيا في مضمار تقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، وهما: تدابير الحماية على المستوى الوطني، وقدرات الاستجابة على المستوى الإقليمي.

السيد الرئيس، إن وفدنا، بعرضه لهذه المعلومات الأساسية الموجزة عن وقائع ومضمون الاجتماع الإقليمي السادس عشر للسلطات الوطنية للدول الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ينبغي توجيه الانتباه إلى الحاجة إلى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق تطلعاتها المشروعة إلى التنمية الجامعة والمستدامة. ومن هذا المنطلق، نرى من المهم أن نداوم على إبلاغ مؤتمر نزع السلاح بتعليقاتنا بشأن هذا الموضوع. أولاً، المملكة المغربية باستضافتها لهذا الاجتماع الهام، تؤكد مجدداً، وإن كان ما يلي بغير حاجة إلى تأكيد، دعمها المستمر منذ أمد طويل لأعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي هي عضو فيها منذ بدء نفاذ الاتفاقية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، هذا الاجتماع الإقليمي، الذي عقد في مراكش، هو ثاني اجتماع من نوعه يُعقد في المغرب، بعد الاجتماع الذي عُقد في الرباط في عام ٢٠٠٩. وثانياً، المغرب، الذي ما زال منذ فترة طويلة منسق المجموعة الأفريقية في لاهاي، يرى أن النهج الإقليمي الذي تتبعه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسيلة مهمة لترسيخ مبدأ عالمية الاتفاقية وأداة ضرورية للاقتراب من الواقع بأكبر درجة ممكنة والتعرف بدقة على ما يواجهه الدول الأطراف من تحديات وعلى احتياجاتها إلى المساعدة والتعاون في كل منطقة وكل منطقة دون إقليمية على حدة. وثالثاً، ترحب المملكة المغربية بإطلاق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧ المرحلة الرابعة من برنامج تعزيز التعاون مع أفريقيا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، وتعتقد أن هذا البرنامج، المعروف باسم برنامج أفريقيا، وسيلة رئيسية يُرجَّح أن تساعد الدول الأفريقية على تحقيق تطلعاتها المشروعة إلى التنمية الجامعة والمستدامة. ورابعاً، إن تطوير برنامج أفريقيا بالتشاور مع البلدان الأفريقية، ووفقاً لاحتياجاتها، سيمكِّن هذه البلدان بلا شك من تذليل العقبات التي تحول دون تنمية قدراتها الوطنية، وذلك عن طريق معالجة بعض المسائل، مثل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على التصدي للهجمات الكيميائية والمساعدة على تحسين استعمال الكيميائي في الأغراض السلمية. وخامساً، إن المغرب، بوصفه داعماً قوياً لبرنامج أفريقيا، يؤكد على ضرورة ضمان تلبية احتياجات هذا البرنامج وكفالة استدامته عن طريق دعمه باعتمادات مخصصة تكون أقل اعتماداً على التمويل الطوعي. وهذا سيساعد على الإظهار اللازم لمكانة الدول الأفريقية الأطراف في هذا الميدان. وفي هذا الصدد، ما زال تعزيز التعاون الإقليمي أحد السبل المهمة لتحقيق ولاء الدول الأفريقية الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وتعزيز قدراتها الوطنية على الاستفادة بأكبر قدر بالاستخدامات السلمية للكيميائي في تحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

وقبل الختام، سيادة الرئيس، أود أن أقول إنه فضلاً عن إخبار أعضاء المؤتمر عن هذا الاجتماع المهم، أردنا بهذا البيان أن نُظهر تحديداً كيف أنه عندما يتسنى لنا التفاوض على نصوص ما في هذا المؤتمر ثم نُلحق ذلك بتنفيذ هذه النصوص، نحقق تقدماً ملموساً صوب أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهذا هو ما جعلنا نرى أهمية إطلاعكم على هذه المعلومات هذا الصباح، سيادة الرئيس. شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على بيانكم وعلى ما زودتمونا به من معلومات هذا الصباح. سنعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أرحب بهذه الفرصة لأسجل دعم نيوزيلندا لكم ولسائر أعضاء الفريق التونسي وأنتم تراسون مداولات مؤتمر نزع السلاح، ولأرحب أيضاً بزملائنا الجدد. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تعازينا لحكومة

إندونيسيا وشعبها فيما حدث من خسائر مفعجة في الأرواح ومن دمار شديد من جراء الزلازل التي وقعت مؤخراً في لومبوك.

ونحن ممتنون لكم، سيادة الرئيس، على اقتراحكم البناء للغاية بأن يعقد مؤتمر نزع السلاح مناقشة اليوم بشأن "خطة نزع السلاح". ويسرنا أن نتاح لنا هذه الفرصة لتركز على عدد من النقاط الرئيسية الواردة في خطة الأمين العام، وبخاصة على أوثقها صلةً بعمل هذه الهيئة.

لاحظ الأمين العام، في سياق التصدير الذي استهل به خطته، أن الواقع الجديد للعصر الخطير الذي نعيشه يستلزم وضع نزع السلاح وعدم الانتشار في صميم عمل الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن حكومتنا ترى هذا الرأي نفسه، الذي نعتقد أيضاً أنه في صالح الأمن الوطني وكذلك الأمن البشري، ولازم بالضرورة لتأمين مستقبلنا المشترك. ونزع السلاح، كما لاحظ الأمين العام، أداة لمنع نشوب النزاع المسلح والتخفيف من تأثيره إذا وقع. وترى نيوزيلندا أن المسؤولية الأخلاقية، إن لم تكن القانونية، لجميع أعضاء الأمم المتحدة عن السير قدماً في تعزيز القواعد التي تحمي المدنيين في حالات الصراع تصبح على أشد درجة من الإلحاح خلال أوقات اشتداد الخطر، مثل الوقت الراهن. ويجب أن نكرس جهوداً مضاعفة لكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقضاء تماماً على أي فرصة للإفلات من العقاب على عدم الامتثال.

وعنوان الجزء الموضوعي الأول من الخطة، "نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية"، يوضح أن حتمية تركيز المجتمع الدولي على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية تنبع من الخطر الذي يتهددنا من كل سلاح من هذه الأسلحة بوصفه، كما سماه مؤلف الأغاني والأديب الساخر الأمريكي توم ليرز، سلاحاً "للتكُّل العالمي". وفي إطار الجزء الموضوعي الثاني من الخطة، اختار الأمين العام ألا يتناول ما يتصل بالقانون الدولي الإنساني من الآثار المترتبة على أسلحة الدمار الشامل، ولا جميع العواقب الإنسانية التي تنطوي عليها. وبدلاً من ذلك، أدرجت تعليقاته بشأن القانون الدولي الإنساني، بصورة مجردة، في الجزء الأول. أما نيوزيلندا، شأنها في هذا شأن عديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، فترى أن أحد العوامل الرئيسية لبغضنا ورفضنا لكل أسلحة الدمار الشامل الثلاثة نابع من اعتقادنا أن استعمالها يتضارب مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القواعد التي تقضي بالتمييز بين المحاربين والمدنيين، وتوجب مراعاة التناسب بين الأهداف العسكرية والأضرار المدنية، وتحظر إحداث إصابات زائدة عن الحد أو معاناة لا داعي لها.

واعتماد الخطة في العام الماضي يعكس من جديد هذه النظرة ورغبة الكثيرين منا هنا في تصحيح وضع قانوني شاذ وفي كفالة معاملة هذه الأسلحة الثلاثة على أنها مسألة من مسائل القانون الدولي، كانت قائمة قبل مجيء معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويسرُّ نيوزيلندا الآن أنها صدّقت على هذه المعاهدة: فقد أودع صك تصديقنا عليها لدى الأمين العام في نهاية الشهر الماضي.

وعلى نطاق أعم، ألاحظ أن خطة نزع السلاح تضم ثنائي نقاط عمل بشأن نزع السلاح النووي. وفي إطار هذه النقاط، يعرض الأمين العام المبررات الداعية إلى تجديد الحوار لمساعدة الدول الأعضاء على "العودة إلى اعتماد رؤية مشتركة وإلى مسار يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، وينادي بالحفاظ على أطر مناهضة استعمال الأسلحة النووية وبأن يتحقق أخيراً بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وليس هناك من شك في أن نيوزيلندا تؤيد منذ عهد بعيد، مع زملائنا في ائتلاف البرنامج الجديد وغيرهم من الأعضاء الأساسيين في المبادرة الإنسانية، الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وما برحنا نعمل بدأب أيضاً على تحقيق الأهداف والخطوات المؤقتة ذات الصلة التي تفضي إلى الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فنحن نتشارك مع أستراليا والمكسيك منذ سنوات عديدة في قيادة العمل في الجمعية العامة بهذا الشأن، وكذلك بشأن التدابير الرامية إلى خفض مخاطر حدوث أي استعمال للأسلحة النووية، مثل إلغاء حالة التأهب. وفيما يتعلق تحديداً بإلغاء حالة التأهب، أود أن أشير إلى أن نيوزيلندا عضو في مجموعة إلغاء حالة التأهب منذ إنشائها قبل أكثر من عقد من الزمن من أجل قيادة جهود الدعوة بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة، ونحن الآن نضطلع بمهمة المنسق لهذه المجموعة. ومن ثم لا مفاجأة في أن نيوزيلندا تؤيد بقوة أهداف الأمين العام في هذا السياق، وتتفق تماماً مع رأيه القائل إن "صالح الأمن الوطني والجماعي والبشري، فضلاً عن الحفاظ على بقاء البشرية، يقتضي ألا تُستعمل الأسلحة النووية مرة أخرى إطلاقاً تحت أي ظروف".

ونحن نرحب بالأولوية التي يوليها الأمين العام للسعي على وجه الاستعجال إلى إيجاد وتنفيذ تدابير للحد من خطر حدوث أي استعمال للأسلحة النووية ولبناء الثقة المتبادلة، ونعرب عن امتناننا أيضاً لما أبداه هو والممثل السامي لشؤون نزع السلاح من استعداد لزيادة جهودهما الرامية إلى تيسير الحوار، الرسمي وغير الرسمي على السواء، من أجل تعزيز فرص نزع السلاح النووي. وبودنا أن نكون متفائلين، ولكننا نجد من الصعب الاعتقاد بأن نقاط العمل التي حددها الأمين العام يمكن أن تثمر زخماً كافياً لعكس الاتجاهات السلبية بشدة والمتجلية على نحو متزايد في تنفيذ المسارات المقررة لنزع السلاح النووي.

وأود أن أتحوّل إلى التوصيات الواردة في خطة نزع السلاح بشأن الفئتين الأخريين من أسلحة الدمار الشامل، فأقول إن نيوزيلندا تؤيد بكل تأكيد نداء الأمين العام إلى المجتمع الدولي ألا يرتدّ إلى "عصر مظلم أخلاقياً" تصير فيه فاجعة استعمال الأسلحة الكيميائية، وربما البيولوجية، أمراً عادياً". ويحدونا الأمل في إمكان أن تساعد نقاط العمل المقترحة من الأمين العام على محو أي احتمال من هذا القبيل، في مواجهة الشواغل المتعلقة بتزايد المخاطر المرتبطة بالأسلحة البيولوجية، وبالنظر إلى الضعف المؤسسي الذي تعانيه اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نؤيد ملاحظات الأمين العام بشأن ضرورة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونؤيد أيضاً التوصيات الواردة في خطة نزع السلاح بشأن إنشاء قدرة مختصة بالتحقيق في ادعاءات حدوث أي استعمال لهذه الأسلحة وكذلك إنشاء إطار عملي للاستجابة المنسقة في حالة وقوع أي استعمال فعلي للأسلحة البيولوجية.

ونحن نؤيد بالمثل ملاحظات الأمين العام الواردة في خطته بشأن الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى مطلب السير بالعمل قدماً في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل معالجة مسائل عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، نرحب بنقطة العمل المقترحة من الأمين العام بشأن ضرورة أن يتكفل مجلس الأمن بأمر تحديد المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بالاستعمال المروع للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وفي هذا الصدد، لا تزال نيوزيلندا تأسف أشد الأسف لحل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشئت للتحقيق في استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولذا أيدنا الجهود المبذولة مؤخراً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

بهدف العمل على إيجاد آلية تحدد بصفة رسمية مرتكبي الاعتداءات بالأسلحة الكيميائية بحيث يمكن إخضاعهم للمساءلة.

وفي الفرع الأخير من الجزء الموضوعي الثاني من خطة نزع السلاح، يتطرق الأمين العام إلى ضرورة منع نشوء مجالات جديدة للتنافس والصراع الاستراتيجيين. ونحن نرحب بملاحظاته بشأن أهمية كفالة الأمن والاستدامة لأنشطة الفضاء الخارجي، وسنحرص على المساهمة في التمويل اللازم لإجراء دراسة متصلة بذلك يقوم بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا السياق.

ونتوقع تأييداً واسع النطاق جداً للدعوة الصادرة من الأمين العام في الجزء الموضوعي الثالث من خطته إلى اتخاذ إجراءات فعالة لحماية المدنيين من الانتشار المتزايد للصراع المسلح إلى المناطق الحضرية، وتفشى استعمال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والأثر الضار الذي تلحقه التكنولوجيات الجديدة بالمبادئ الإنسانية. وبصفتنا عضواً في الفريق الأساسي المنشأ منذ وقت قريب بشأن استعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، نرحب على وجه الخصوص بتركيز الخطة على هذه المسألة، وبتأييد الأمين العام لاتخاذ إجراءات لجبر أنماط الأضرار الفورية وأيضاً أنماطها الطويلة الأمد، التي تتجلى بشدة في الصراعات المعاصرة من جراء استعمال الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع النطاق. وبحدونا الأمل في أن يمكن لتوصيات الأمين العام أن تُحدث قدراً يعتد به من التأثير في هذه المشكلة الحقيقية فعلاً. ونأمل أيضاً، فيما يتعلق بمبادرة الأمين العام إلى تحسين التنسيق والأخذ بنهج شامل لكامل المنظومة في عمل كيانات الأمم المتحدة بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، أن تنجح في الحد من الانتشار الواسع النطاق لهذه الأسلحة وفي التخفيف من آثارها المدمرة.

ويثير الأمين العام المسألة الهامة المتعلقة بالطائرات المسيّرة المسلحة وما لها من آثار سلبية محتملة وما تثيره من مشاكل بصدد إثبات الامتثال للقانون الدولي وما تحدّثه من تعسير للتأييد الشعبي لعمليات مكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، نعتقد أن من المفيد حقاً، كما يقترح الأمين العام، أن تدعم الأمم المتحدة الدول الأعضاء في دراسة مسألة تطبيق معايير موحدة لنقل المركبات الجوية غير المأهولة المسلحة وحيازتها واستعمالها. بيد أننا نشير إلى أن التغطية الحالية للطائرات المسيّرة المسلحة في معاهدة تجارة الأسلحة، توفر بالفعل، بالنسبة إلى الدول الأطراف في تلك المعاهدة، بعض الضوابط النافذة التي تنظم نقل الطائرات المسيّرة المسلحة.

وترحب نيوزيلندا بتركيز الخطة على الآثار المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والإفراط في تكديسها، وإقرارها بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فتحت مجاًلاً للأخذ بمنظور شامل لكامل المنظومة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته أن التوجه الراهن نحو جعل المشاريع مجزأة وقصيرة الأجل لم يعد يواكب خطورة وحجم المشكلة التي يلزم التصدي لها، ونتفق مع إقراره بالحاجة المترتبة على ذلك إلى صندوق جديد، يكون منطلقاً وحيداً لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة بجميع أبعادها معالجة مستدامة وكُلّية. ومما يسرُّ نيوزيلندا كثيراً في هذا الصدد أنها استطاعت أن تعلن خلال المؤتمر الاستعراضي المعقود مؤخراً لبرنامج العمل مساهمتها بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار في الصندوق أو المرفق الاستئماني الجديد الذي أنشأه الأمين العام حالياً لهذا الغرض. وسيُعتبر هذا المبلغ إسهاماً أيضاً في التحقيق العالمي للهدف ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وإقراراً كذلك بصواب ما لاحظته الأمين العام بشأن ضرورة الإدارة السليمة لمخزونات الأسلحة الصغيرة، وبنقطة العمل التي اقترحها في إطار هذا البند، ستواصل نيوزيلندا تجاوبها مع ما يرد إليها من طلبات، ولا سيما من منطقتنا، للحصول على المساعدة الثنائية في كفالة السلامة والأمن لمستودعات الأسلحة ومخزوناتها.

لقد قصدت اليوم إلى تغطية ما تناوله الأمين العام من المسائل الرئيسية ذات الصلة بالمواضيع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. بيد أن التوقف عند هذا الحد، قد يوحي بأن نيوزيلندا تعتقد أن الأحوال طيبة تماماً بصدد تعددية الأطراف والعملية الدولية لسنّ القواعد في سياق نزع السلاح. والأمر ليس كذلك بالمرّة. فكما يلاحظ الأمين العام بحق في الفرع الأخير من خطته، المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح، توجد أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح "في حالة ركود" منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وفي موضع سابق من خطته، لدى تناول جهود نزع السلاح النووي في الجزء الثاني، يشير الأمين العام إلى الشلل الذي حلّ بالهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف لعدة عقود. ومن الواضح لدى وفدنا أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الدائم للمجتمع الدولي للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، يجب تحميله الحصة الكبرى من المسؤولية عن هذه التهمة. ويبدو أن خلوّ الخطة من أي خطوات عملية تستهدف تحديداً تشجيع مؤتمر نزع السلاح على العودة إلى العمل ربما يشير إلى أن الأمين العام يعتبر الحالة مستعصية بالفعل.

ونيوزيلندا من ناحيتها لا ترى أي أساس للتفاؤل بأن المقرر الذي اتخذته المؤتمر في وقت سابق من هذا العام بإنشاء عدد من الهيئات الفرعية ستثبت فائدته في تمكين مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته، بأي قدر يجاوز ما نتج من إنشاء هيئات مماثلة في السنوات السابقة. ولا يمكننا أن نستشرف أي نقطة يُرجّح أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح عندها أن يتجاوز العقبة المتمثلة في قاعدة توافق الآراء المنصوص عليها في نظامه الداخلي، وأن يشرع بالتالي في إجراء مفاوضات مجددة.

ومن حسن حظ المجتمع الدولي أن الجمعية العامة تمكنت، إلى حد ما على الأقل، من سد الخرق الذي أحدثته الشلل المستمر للمؤتمر. فكما يقر الأمين العام، "في الآونة الأخيرة"، تولت الجمعية العامة، بحكم الضرورة، الدور الرئيسي في عملية نزع السلاح بجميع جوانبها. وتعزز نيوزيلندا بكلتا المعاهدتين الجديتين نسبياً اللتين تم التفاوض عليهما بنجاح في إطار الجمعية العامة: معاهدة تجارة الأسلحة ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. فقد سَدَّت كل منهما ثغرة كانت واضحة جداً في النطاق الذي تغطيه عملية سنّ القانون الدولي، وتمثّل إضافة قيمة إلى إطارنا العالمي القائم على قواعد محددة. وكل من هاتين المعاهدتين تمثّل شاهداً على القيمة التي تسهم بها الجمعية العامة بنظامها الداخلي الأكثر انفتاحاً وشمولاً للجميع في تلبية تطلعات العديد من أعضاء الأمم المتحدة.

وبإمكاننا بالمثل أن نرى جوانب إيجابية أيضاً لمقترحات الأمين العام بتوسيع إسهام الجمعية العامة في عمليات نزع السلاح، منها ما يتيح ذلك من سبل أكثر فعالية من حيث التكلفة، مثل الاستعاضة عن أفرقة الخبراء الحكوميين بتوسيع نطاق الأفرقة العاملة للجنة الأولى. ونرحب باعتزام الأمين العام صوغ خيارات محددة بشأن كفالة الحيوية المالية للهيكل المؤسسية، ودعم تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية.

ونحن نرحب أيضاً بتعهد الأمين العام بشأن تعزيز الدور الاستراتيجي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جميع العمليات والمداولات المتعلقة بنزع السلاح. ويسعدنا أن

نشهد هذا الاعتراف المعزز بأهمية المعهد وبالقيمة التي يضفيها على الأعمال المتعلقة بنزع السلاح. ونحن على ثقة أيضاً بما يقوله الأمين العام من أن المجال متاح لتعزيز الدور الجوهري الذي يضطلع به المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

وتُختتم خطة نزع السلاح بإعراب الأمين العام عن الأمل في قدرتها على أن تكون عاملاً حفزاً لظهور أفكار جديدة وطرق جديدة للعمل معاً، لكي يعود نزع السلاح، مشفوعاً بجميع النتائج الإيجابية المنبثقة من تدابير نزع السلاح، إلى مكانته في صميم الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. ونيوزيلندا تشارك الأمين العام في مبتغاه ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على بيانكم الشامل. والآن أعطي الكلمة لممثلة تركيا.

السيدة ريندي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدنا الكلمة في ظل رئاستكم، فاسمحوا لي في البداية أن أهنيكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أنقل إليكم تأكيد وفدنا على بذل كامل الدعم لكم. وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم الرامية إلى السير قدماً بأعمال مؤتمر نزع السلاح.

لقد بدأت الدورة الثالثة لمؤتمر نزع السلاح في الأسبوع الماضي باجتماعات الهيئة الفرعية ١. وبدءاً من اليوم، حيث ستبدأ اجتماعات الهيئة الفرعية ٢، ستعكف جميع الهيئات الفرعية على إعداد تقاريرها عن التقدم المحرز والمتفق عليه، ثم سيُقدّم المنسقون هذه التقارير إلى مؤتمر نزع السلاح عن طريق الرئيس بغية اعتمادها وإدراج مضمونها على النحو الواجب في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، على النحو الذي قرره المؤتمر في المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119. وفيما يلي ذلك، في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس، ومع بداية الرئاسة التركية، سيقوم مؤتمر نزع السلاح بإعداد تقريره السنوي واعتماده.

وبصفتنا الرئيس السادس والأخير لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٨، نتوقع أن نوزع، بمساعدة الأمانة، المشروع الأول للتقرير السنوي في الأسبوع الذي يبدأ في ٢٠ آب/أغسطس، واضعين نصب أعيننا هدف إعداد تقرير سنوي وقائي ومتوازن. ووفقاً للممارسة السابقة المعتادة، نود أن نستعمل الفترة السابقة لرئاستنا في إجراء مشاورات غير رسمية مع الراغبين في ذلك من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، من أجل الاستماع إلى آرائهم الأولية بشأن التقرير السنوي، الذي هو حالياً في مرحلة الإعداد. ووفقاً لذلك، نشجع جميع أعضاء المؤتمر على التواصل مع الوفد التركي وإطلاعه على آرائهم بهذا الشأن. وستنخذ منطلقاً لنا في هذا الأمر التقارير السنوية للسنوات السابقة، وسنبذل كل ما في وسعنا لتلبية توقعات جميع الدول الأعضاء.

أود أيضاً أن أدلي ببعض ملاحظات أولية بصدد خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح، تلبيةً لطلبكم لذلك في الجلسة العامة السابقة للمؤتمر.

تود تركيا أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على اتخاذ هذه المبادرة، التي نعتقد أنها مبادرة هامة وحاسمة أنت في حينها. ووفقاً لما هو مذكور في الخطة، اضطلع بهذه المبادرة من منطلق الضرورة. فالجمود في مؤتمر نزع السلاح وبطء المسير في غيره من منطديات نزع السلاح لا يوفران بيئة تساعد على تحقيق نتائج ملموسة في عديد من المجالات المعضلة. ونحن نرحب تمام الترحيب بالمفهوم الذي يجعل جهود نزع السلاح وعدم الانتشار جزءاً جوهرياً من عمل

الأمم المتحدة، ويولي أدواراً جديدة لنزع السلاح، مثل صون السلام والأمن، وحماية المدنيين، وتعزيز التنمية المستدامة. وترى تركيا أن النهج الشامل لنزع السلاح، المعروض في الخطة وفقاً لمثال مجموعة الأدوات، نهج جديد ومهم يستحق مزيداً من الدراسة.

وقد عرض الأمين العام في خطته ٤٠ إجراء محدداً، منها ١٦ مهمة منوطة بمكتب شؤون نزع السلاح، و ١٠ إجراءات مسندة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ومكتب شؤون نزع السلاح والمعهد يضطلعان بالفعل بمسؤوليات هامة، ولذا يلزم تعزيز القدرات المؤسسية لكلتا هاتين الهيئتين إذا أريد تحقيق نتيجة أفضل بالمبادرة الجديدة. وهذه مسألة هامة لأن وفوداً عديدة، ولا سيما الوفود الصغيرة نسبياً، تعتمد على مكتب شؤون نزع السلاح وعلى المعهد. وقد لاحظنا أثناء اجتماعات الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح الإسهام الكبير لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في المناقشات عن طريق خبرائه وما قدموه من عروض. ومن الواضح أن القدرة المؤسسية للمعهد ضرورية لمعالجة المعارف المتراكمة في مختلف منابر نزع السلاح.

وعوداً الآن إلى الإجراءات المحددة في الخطة، أقول إن خبراء نزع السلاح لديهم إلمام بمعظمها، ولكن بعضها يحتاج إلى مزيد من التطوير. وتشتمل الخطة على ثلاثة أجزاء: "نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية"، و"نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح"، و"نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة". وعلى الرغم مما بُدّل من محاولة إقامة توازن بين هذه الجوانب الثلاثة، فإن معظم الإجراءات المحددة في الخطة مدرجة في إطار مفهوم "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح". ونأمل أن يُولى مزيد من الاهتمام أيضاً لأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات الجديدة عند إعداد خطة التنفيذ المتعلقة بهذه المبادرة.

ونحن نرحب بالمفهوم الذي تنطلق منه المجموعة الأولى من الإجراءات، التي تتناول أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية. وكثير من هذه الأسلحة ظلت موضوعاً للمناقشة لزمّن طويل جداً، وموقفنا بشأنها مسجل جيداً في المحاضر الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. وما يمكننا أن نضيفه الآن هو أننا نؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والخطوة الأولى في ذلك هي كفالة التنفيذ الفعال والكامل لهاتين الاتفاقيتين، على النحو المبين في خطة نزع السلاح. ومن المهم أيضاً تعزيز أطر مناهضة أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها. ونعتقد أن ثمة مساحة شاسعة متاحة للدبلوماسية العلنية في سياق هذا المسعى.

وعطفاً إلى موضوع نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، نعرب عن تأييدنا للمفهوم الذي مؤداه أن مجموعة الإجراءات المحددة في هذا الجزء من الخطة يمكن أن تكون لها آثار فورية ومباشرة تخفف من معاناة المنكوبين من جراء الأسلحة التقليدية. وينبغي أن تكون الأولوية لدى الجميع في مختلف المنابر هي توفير القدر الأقصى من الحماية للمدنيين في كل حالات الصراع، ويجب أن يتواصل استطلاع السبل الممكنة لتعزيز القانون الدولي الإنساني. وينبغي إخضاع الإعلانات السياسية بشأن المسائل المتصلة بالقانون الدولي الإنساني لمزيد من الدراسة، بغية اكتساب فهم أفضل لمزاياها وعيوبها. وفي إطار هذا البند، تدعو الخطة إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية في صفوف المدنيين. ولا ينبغي للدول أن تعهد بأنشطة جمع البيانات إلى منظمات غير حكومية لم تثبت لها قدرات فنية في هذا المجال، ولئن كان هذا النهج قد يريح الدول في التعامل مع هذه المشكلة.

ومما يبعث على بالغ القلق اتساع نطاق استعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة والإرهابيين للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لما لهذه الأجهزة من تأثيرات عشوائية ومدمرة على جميع المستويات، بما في ذلك ما تلحقه بالمدنيين. ولذا فإننا نؤيد التنسيق فيما بين الوكالات وتطبيق النهج الشامل لكامل المنظومة، على النحو المقترح في إطار الخطة. وهناك شاغل آخر يُقلق الجميع قلقاً شديداً هو استعمال المنظمات الإرهابية للمركبات الجوية غير المأهولة المسلحة. وفي هذا السياق، نشير أيضاً إلى ضرورة صوغ معايير موحدة لنقل الطائرات المسيّرة وحيازتها واستعمالها. ومن النقاط القوية الأخرى للمبادرة للنهج المقترحة في إطار الخطة بشأن معالجة مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبشأن مسألة الاحتفاظ بمخزونات مفرطة من الأسلحة، وبشأن تشجيع الحوار وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

أما الجزء الرئيسي الأخير من الخطة، "نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة"، فيتناول الاحتياجات والوسائل المستجدة للحرب. وفي حين أن التطورات التكنولوجية تجلب الازدهار للجميع، هناك قلق متزايد إزاء الاستعمال الخبيث لهذه التكنولوجيات الجديدة. ومن ثم تُولي الخطة اهتماماً شديداً لخطر تخفيض عتبة استعمال القوة، بالنظر إلى التقدم في مجال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل وفي مجال تشغيل منظومات الأسلحة من بعد. وفي هذا الشأن، اتخذت خطوات هامة في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونعتقد أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الإطار المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في هذا المجال. وفي سياق جهودنا الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، ينبغي أن نتجنب أي عرقلة للتقدم في المجال المدني للبحث والتطوير، وأن نتفادى أي إعاقة للدخول إلى هذا المجال. ونحن نولي أهمية للجوانب الإنسانية لهذه المسألة. واتساقاً مع هذا الموقف، نؤيد المفاهيم التي من قبيل ضرورة توافر القدر المجدي من التحكم البشري في منظومات الأسلحة هذه، والقدر المجدي من المسؤولية البشرية عنها. وعند التعامل مع مسألة الحياة والموت، يجب أن تكون المسؤولية النهائية عن ذلك بيد البشر دائماً؛ وبعبارة أخرى، لا ينبغي تفويض قرارات الحياة والموت إلى الآلات. ومن ناحية أخرى، نعتقد أن القانون الدولي الحالي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، يوفر الأساس اللازم للتطوير الممكن لمنظومات الأسلحة هذه.

السيد الرئيس، مع هذه الملاحظات الأولية بشأن خطة نزع السلاح، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا للأمين العام لاتخاذ هذه المبادرة ولمشاركته المستمرة في جهود نزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على البيان الذي تفضلتم به. أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيادة الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، نتقدم إليكم بالتهنئة ونتمنى لكم كل النجاح في إنجاز ولايتكم. ونود أيضاً أن نعرب عن ترحيبنا بالسفير غاييغوس من إكوادور والسفير إغيجورن من شيلي والسفير ليدل من المملكة المتحدة، ونتطلع إلى العمل معهم على تحقيق أهدافنا المشتركة.

وفيما يتعلق بالمناقشة التي اقترحتها للسبل التي يمكن بها لخطة الأمين العام بشأن نزع السلاح أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في عمل مؤتمر نزع السلاح، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

داومت الأرجنتين على المناداة بأن يعتمد المؤتمر نهجاً مستداماً بشأن أعماله المقبلة، معتبراً ذلك إجراءً بناءً إلى حد كبير، بل وضرورياً للغاية. ولذا نرى أن الهدف الذي ينبغي أن تصبو إليه كل رئاسة من رئاسات المؤتمر هو أن تُحدث تحسناً في السياق بالنسبة إلى سياق العام السابق، وبذا تنتفي حالة الشلل التي تلحق ضرراً جسيماً بمصادقية المؤتمر ومصادقية أعضائه. وفي هذا الصدد، نعتقد أن العمل القيم الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً أسهم في تحريك عملية أدت إلى إنشاء الهيئات الفرعية الخمس هذا العام، فأفضى ذلك إلى تعزيز الحوار بين الأعضاء. ونأمل أن تنجح تقارير الهيئات الفرعية في التوصل إلى الأرضية المشتركة التي نتوخاها.

وسيوفر هذا أساساً متيناً لاستمرار ولاية الهيئات الفرعية في دورة عام ٢٠١٩، كما ذكر الممثل المبجل للمملكة المتحدة. وفي تقديرنا أن المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 يتيح استمرار هذه الولاية. وعلاوة على ذلك، نشهد حالياً أن بعض المسائل التي جرت العادة على أنها من اختصاص المؤتمر، أصبحت تُعالج من منظور أكثر اتسافاً بالطابع التقني في منتديات أخرى، مثل أفرقة الخبراء الحكوميين التي أنشأتها الجمعية العامة بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام في إقراره، في خطته بشأن نزع السلاح، بالحاجة إلى تحسين التنسيق والتآزر فيما بين هيئات نزع السلاح الرئيسية. ومن ثمَّ تعتقد الأرجنتين أن من الضروري إيجاد وسيلة تتيح لمناقشات المؤتمر ومناقشات أفرقة الخبراء الحكوميين أن يغذي بعضها بعضاً وأن يكتمله، حيث إن التفاوض يتطلب بشكل أساسي التناقش من منظورات مختلفة ومراعاة الخيارات الفضلى والبناء بأكبر درجة بالنسبة إلى المصالح الأمنية لجميع الدول وللمجتمع الدولي بأسره.

وترى الأرجنتين، في هذا الصدد، أن قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١، الذي ينص على إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يفسح المجال لتبادل الآراء على هذا النحو. وعلى وجه التحديد، تهب الفقرة ٤ من المنطوق بالأمين العام أن يحيل تقرير الفريق إلى المؤتمر قبل انعقاد دورته لعام ٢٠١٩. ولكن لم يرد ذكرٌ للنطاق الذي سيغطيه.

وجدير بالذكر أنه يوجد في هذا الوضع نفسه فريق الخبراء الحكوميين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك بمقتضى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢. وأخيراً، وليس آخراً، يشجّع فريق الخبراء الحكوميين بشأن التحقق من نزع السلاح النووي مؤتمر نزع السلاح على أن يتناول بشكل موضوعي مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، وفقاً لما ورد في قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١.

وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي للرئاسات المقبلة للمؤتمر أن تنظر في عقد مناقشة مفتوحة وعلنية بشأن هذه التقارير. ومن شأن هذه المناقشة أن تفري التقرير الأولي لفريق الخبراء الحكوميين من منظور أكثر اتسافاً بالطابع السياسي. ويمكن أن تشمل المناقشة مساهمات وطنية و/أو إقليمية، ويمكن أن يكون ناتجها فرصة سانحة لصوغ وثيقة تبين التقييمات التقنية والسياسية التي ينبغي إدراجها في التقرير الختامي للمؤتمر، ومن ثمَّ تقديمها إلى الجمعية العامة. ومن هذا يتضح أن مواصلة الحوار وتعزيزه داخل المؤتمر ضرورة حيوية، لأنه عنصر أساسي في بناء الثقة فيما بين الأعضاء.

السيد الرئيس، نحن نتفهم الإحباط الذي أعرب عنه الممثلان المُبجَّلان لشيلي وإكوادور، غير أننا غير مستعدين للتخلي عما عقدناه سابقاً من آمال. ونحن متفقون مع الممثل المُبجَّل للمملكة المتحدة فيما أبداه من ملاحظات بشأن عنصرين اثنين: الشجاعة والخيال. ففي الواقع أن تصور عالم خال من أسلحة الدمار الشامل أمر يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة، ولكن ما يتطلب قدراً أكبر من الشجاعة هو اتخاذ القرارات التي تمكننا من جعل ذلك العالم حقيقة واقعة. أشكركم جزيل الشكر، سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على البيان الذي تفضلتم به. أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد دانا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدنا الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد كامل الدعم من وفدنا لكم طيلة مدة رئاستكم. وبلدنا يرحب بمبادرتكم إلى تنظيم تبادل للآراء في المؤتمر بشأن التقرير المعنون تأمين مستقبلنا المشترك: "خطة لنزع السلاح"، الذي عثمه الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر شهر أيار/مايو. ويؤيد وفدنا تمام التأييد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، ويود أن يدلي ببضع نقاط بصفته الوطنية. إن بلدنا يرحب بنشر ذلك التقرير الذي يعكس التزام الأمين العام بتنشيط المناقشة المعنية بنزع السلاح، بجملة وسائل منها طرح عدد من الإجراءات المحددة. وسأعيد هنا ذكر عدد من هذه الإجراءات، مضيفاً إليها بعض التعليقات الأولية، وبدءاً من الآن سأدلي بتعليقاتي باللغة الإنكليزية.

(تابع بالإنكليزية)

عطفاً الآن إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعرب بلجيكا، بصفتها أحد منسقي العملية المتعلقة بالمادة ١٤ في إطار المعاهدة، عن انضمامها إلى الأمين العام في مناشدته لجميع الدول المطلوب تصديقها على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ.

وترحب بلجيكا بالجهود الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة مؤخراً من أجل التوصل إلى حل سلمي ومستدام للأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وأي اتفاق شامل يهدف إلى إنهاء هذه الأزمة النووية وإتمام نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يلزم أن يتوخى إنهاء برنامج التجارب النووية لذلك البلد على نحو لا رجعة فيه وملزم قانوناً وقابل للتحقق منه. وهذا أمر يمكن أن يتحقق عن طريق توقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديقها عليها.

وفيما يتعلق بمسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ترحب بلجيكا بتأييد الأمين العام لبدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة والتعجيل بإبرامها. فإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة لا غنى عنها على المسار المؤدي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تشكل الخطوة المنطقية التالية في سياق استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها ضرورية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نترقب صدور الاستنتاجات والتوصيات الختامية لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي تقوده كندا. ونأمل لهذا العمل الهام أن يمهد الطريق لبدء المفاوضات في المستقبل القريب بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتطلع بلدنا إلى مناقشة تقرير الفريق التحضيري في مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية، ترحب بلجيكا بالتزام الأمين العام ببناء هيكل جديد للقيادة والوحدة في مجال استعادة الاحترام للإطار العالمي لمناهضة الأسلحة الكيميائية، وبتأييده لإيجاد آلية جديدة ومحايدة لتحديد الجناة في جرائم استعمال الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وتدعو بلجيكا إلى التنفيذ العاجل لمقرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الاستثنائية الرابعة، الذي مؤداه إنشاء آلية تنفيذية لتحديد المسؤولية، وتبذل كامل دعمها للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاضطلاع بهذه المهمة.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ترحب بلجيكا بالإجراءات المعلنة من قِبَل الأمين العام للتصدي للعنف المسلح وتحويل وجهة الأسلحة، بوصف هذه الإجراءات مساهمة في تحقيق الهدف ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد بلجيكا على أهمية تعميم إدماج مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها في عمليات إعادة الإعمار وما بعد انتهاء النزاع، وتدعو إلى تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة بوصفها أداة ضرورية لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتحويل غير المشروع لهذه الأسلحة عن وجهتها.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، ترحب بلجيكا بالتزام الأمين العام بهدف حماية المدنيين من انتشار الصراعات المسلحة إلى المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، يرى بلدنا أن القانون الدولي الإنساني، كما هو قائم اليوم، وإذا ما تم التقيد به بدقة، كاف لتوفير الحماية الكافية للمدنيين في الهجمات التي تتعرض لها المناطق المأهولة. وتؤيد بلجيكا التشارك فيما بين الدول في الممارسات والسياسات الجيدة، وتتطلع إلى إجراء مناقشة موسعة بشأن هذا الموضوع في الجولة الثانية من المحادثات المتعلقة بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، في شهر أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ترحب بلجيكا بالدعم المقدم من الأمين العام لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وتتطلع إلى انعقاد الدورة الثانية لهذا الفريق في وقت لاحق من هذا الشهر. وهي ترى أن التحكم البشري معيار رئيسي يجب مراعاته في مسيرة التوصل إلى التصدي المشترك للتحديات التي تطرحها هذه الفئة من منظومات الأسلحة.

وفيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والإجراءات المتعلقة بالألغام ومساعدة الضحايا، تنظر بلجيكا بعين الترحيب والتأييد للنهج الشامل لكامل المنظومة الذي يشجع الأمين العام على الأخذ به بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وللتنسيق المعزز الذي يعتزم تنفيذه فيما بين وكالات الأمم المتحدة بقيادة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. والتنسيق المحقق للترابط فيما بين الوكالات أمر بالغ الأهمية بالنسبة لفعالية الإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفها أداة للتخفيف من المخاطر. وبلجيكا، بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بمساعدة الضحايا في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، تدعو الأمين العام إلى وضع مساعدة الضحايا على رأس أولويات الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وصدر هذا النداء أيضاً من مدينة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أنيس ماركايو، أثناء اجتماع الخبراء المعني بالبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبالنظر إلى أن مساعدة الضحايا هي التزام طويل الأمد للدول المتضررة وأولوية رئيسية من أولويات الإجراءات المتعلقة

بالألغام، فإن بلجيكا تدعو أيضاً إلى صوغ نهج متكامل وشامل للقطاعات المتعددة فيما يتعلق بمساعدة الضحايا.

وأخيراً، سيادة الرئيس، ننتقل إلى مسألة نزع السلاح النووي. يقر الأمين العام في تقريره بأن الانقسام الدولي حول المسار المؤدي إلى نزع السلاح النووي قد ازداد عمقا. ونحن نرحب باستعداد الأمين العام لتكثيف جهوده الرامية إلى تيسير الحوار البالغ الأهمية فيما بين الدول الأعضاء بهذا الصدد. ولا تزال بلجيكا على اقتناعها بأن النهج التدريجي المستند إلى لبنات أساسية يعزز بعضها بعضاً يوفر مساراً واقعياً صوب نزع السلاح النووي. وقد سبق أن أعربت بلجيكا، في مناسبات شتى، عن رأيها بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهي لا تؤيد المعاهدة وما زالت مقتنعة بأنها لن تمكننا من إحراز أي تقدم. ومع أننا غير متفقين مع دول أخرى بشأن هذه المسألة، فإننا ما زلنا على استعداد للتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في سياق العمل المشترك على تعزيز هدفنا المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

والآن، سيادة الرئيس، اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالترحيب بزملائنا الجدد سفراء شيلي والمملكة المتحدة وإكوادور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، سيادة الرئيس، أود أن أسجل أن الولايات المتحدة قدمت رداً على الرسالة الواردة من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن تحليل الولايات المتحدة لمشروع المعاهدة المتعلق بمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، والمتضمن في الوثيقة CD/2042. ونرجو ترقّب رد الولايات المتحدة، الذي سيُعَمَّم بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر في الأيام المقبلة.

وسوف أتناول مسألة خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح في جلسة تالية للمؤتمر، أما الآن فأود أن أتلو على الزملاء مقتطفاً موجزاً من تقرير الاجتماع المعقود بين الرئيس ترامب والرئيس الروسي بوتين في ١٦ تموز/يوليه في هلسنكي. اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقديرنا لفرصة التمكن من إطلاعكم على نتائج الاجتماعات المعقودة في ١٦ تموز/يوليه في هلسنكي بين الرئيس ترامب والرئيس بوتين ووزير الخارجية بومبيو ووزير الخارجية لافروف. وكان الهدف المنشود في هلسنكي هو التحالف بشأن حالة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، التي بلغت حالياً أدنى مستوى لها منذ انتهاء الحرب الباردة، واستطلاع مدى استعداد موسكو لمعالجة المسائل الحقيقية جداً التي أدت بنا إلى هذا الوضع.

لقد قال الرئيس ترامب مرات عديدة إن تحسّن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا ليس في صالح الولايات المتحدة وحدها، بل في صالح العالم بأسره. بيد أن حكومتنا ترى بوضوح التحديات التي تضعها روسيا أمام مصالحنا الوطنية ومصالح حلفائنا وشركائنا. ولم يتوصّل في هلسنكي إلى أي اتفاقات سوى اتفاق الجانبين على إبقاء الحوار مستمراً بشأن كل المسائل التي ناقشها الرئيسان. وصرح الرئيس ترامب بأن مسؤولي مجلسي الأمن الوطني للولايات المتحدة والاتحاد الروسي سيقومون حواراً فيما بينهم بناءً على مناقشة الرئيسين في هلسنكي، بما في ذلك تتبّع الأولويات الأمنية الوطنية لكل من البلدين.

ويوافق الرئيسان على إفساح المجال لأوساط الأعمال التجارية على الجانبين للعمل فيما بينهما، وإنشاء فريق عامل لتقديم أفكار لمعالجة العلاقات الاقتصادية يمكن أن تنظر فيها

الحكومتان. ويكرر الرئيسان التأكيد على أهمية مواصلة المناقشات بشأن تحديد الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي حيث إن بلدنا يوجد في حوزتهما معظم الأسلحة النووية في العالم، ويقع على عاتقهما واجب التحلي بالمسؤولية في إدارة العلاقات فيما بينهما. ونتوقع أن تُعقد مستقبلاً جولة أخرى من المحادثات بشأن الاستقرار الاستراتيجي.

واقترح الرئيس بوتين أيضاً إنشاء فريق عامل من الأكاديميين والمسؤولين السابقين من كلا البلدين لتناول ومعالجة المسائل السياسية، وكر الإعراب عن رغبة روسيا في إنشاء فريقين عاملين مماثلين بشأن الإرهاب الإلكتروني ومكافحة الإرهاب. ولم تتخذ الولايات المتحدة حتى الآن قراراً بشأن هذه الأفرقة.

وعلى نطاق أوسع، استعرض الرئيسان المسائل الدولية الرئيسية بما فيها الحالة في سوريا؛ وشواغل الولايات المتحدة بشأن الأنشطة الإيرانية في المنطقة؛ ونزع السلاح النووي لكوريا الشمالية؛ والحالة في أوكرانيا. واتفق الرئيسان على أن يواصل الجانبان المناقشات بشأن هذه المسائل التماساً للتعاون حيثما يكون ذلك ممكناً، وسعيًا إلى حل الخلافات القائمة. وأشار الرئيس إلى أن هذه بداية لعملية ترمي إلى خفض حدة التوترات وتقليل المخاطر بين الولايات المتحدة وروسيا. ونتوقع أن يواصل الجانبان المناقشات بناء على المناقشة التي دارت بين الرئيسين. وسيجتمع رئيسان مرة أخرى في المستقبل، والمناقشات جارية حالياً بهذا الشأن، ولكن ليس لدينا حالياً ما نعلنه إضافة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أُعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، على السماح لي بأخذ الكلمة مرة أخرى. المملكة المتحدة تؤيد بالطبع بيان الاتحاد الأوروبي، ولكن أريد أن أدلي ببعض تعليقات إضافية باسم المملكة المتحدة بشأن خطة الأمين العام المتعلقة بنزع السلاح.

إن المملكة المتحدة ترحب بمجيء الأمين العام إلى جنيف في أيار/مايو لإطلاق خطته بشأن نزع السلاح. فقراره أن يطلق الخطة من هنا ينطوي على إقرار بأهمية جنيف في عالم نزع السلاح وبما تسهم به من قيمة مضافة بقدرتها على ربط مجتمع الجهات المعنية بنزع السلاح بما يجري هنا من أعمال في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان ومجال التنمية. وقد كان في هذا أيضاً إفصاح واضح عن الحاجة إلى إقامة صلة أفضل بين جنيف ونيويورك، وهما المركزان الرئيسيان في مضمار نزع السلاح.

وإطلاق الخطة هنا يوفر لنا جميعاً فرصة إحراز تقدم عن طريق الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدينا في مجتمع الجهات المعنية بنزع السلاح الذي يضم الوفود وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وترى المملكة المتحدة أن المجال المواتي بأكبر درجة لإحراز تقدم هو الجزء الثالث، "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح". وخلال فترة الصياغة، عَقَدْنَا شَمْلَ مجموعة من البلدان ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بمسائل السلام والأمن بهدف إنتاج مساهمة تركز على المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وقد قوبل هذا بالترحيب من القائمين على صياغة الخطة وأدرج فيها عديد من النقاط التي اقترحتها.

ونحن نرحب على وجه الخصوص بالدعوة الواردة في هذا الفرع من الخطة إلى دمج نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو أفضل في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن السلام والأمن. وقد أشار هذا الفرع بحق إلى أن فهم الكيفية التي يمكن بها تطبيق صكوك تحديد

الأسلحة على أفضل وجه في سياق دورة النزاع بهدف منع نشوب النزاعات أو العودة إليها هو أحد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة. ومن دواعي سرورنا أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يعكف حالياً على إعداد ورقة أولية بشأن هذه المسألة، وأنا سنتشارك مع المعهد في استضافة حدث سيُقام خلال أسبوع جنيف للسلام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لكي تُعلن فيه تلك الورقة.

ونرحب أيضاً بالدعوة إلى تعزيز الدراسة في مجال تحسين جمع البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبالمبادرة الرامية إلى مكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع على المستوى القطري أو المستوى دون الإقليمي. ويُذكر في الخطة أن هذه المبادرة ستُندم عن طريق إنشاء صندوق استثماري متعدد الشركاء في إطار صندوق بناء السلام، ولكن، حسب علمنا، لم تُصغ بعد آليات هذا الترتيب. ونأمل أن يوفر مكتب شؤون نزع السلاح في الوقت المناسب مزيداً من المعلومات عن ذلك.

السيد الرئيس، نحن نرحب بما تضمنه الجزء الثاني من الخطة، "نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية"، من الإقرار بأن أطر مناهضة استعمال الأسلحة الكيميائية قد ووجهت بالتحدي في السنوات الأخيرة من خلال استعمال هذه الأسلحة بشكل متكرر، مع الإفلات من العقاب حتى الآن، وذلك في سوريا وأيضاً في ماليزيا والمملكة المتحدة. ويؤكد هذا الفرع أيضاً التزام الأمم المتحدة ببناء قدرات الآلية التابعة للأمين العام للتحقيق في مزاعم استعمال الأسلحة البيولوجية، وهي آلية تدعمها المملكة المتحدة بقوة.

أما الفرع الذي يتناول المسائل النووية فلا يبدو، من منظور المملكة المتحدة، أنه يطرح أي أفكار جديدة سوى استعمال المساعي الحميدة للأمين العام في استطلاع نُهج وتدابير جديدة لتقليل المخاطر وبناء الثقة. ولا غرو في أننا لا نؤيد ما ورد في ذلك الفرع بشأن معاهدة الحظر النووي، التي لن تصبح أبداً إطاراً متعدد الأطراف ولن تشكل إطلاقاً جزءاً من القانون الدولي العربي.

ويركز الجزء الرابع من الخطة الضوء بحق على مسألة فهم الآثار المترتبة على التطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا بوصفها مجالاً هاماً للمناقشة في المستقبل. وفيما يتعلق بمسألة تزايد التشغيل الآلي للأسلحة، نرحب بإصرار الأمين العام على أن يظل استخدام القوة خاضعاً لسيطرة البشر في جميع الأوقات. ونرحب أيضاً بتشيده المفيد على أهمية عمليات مراجعة الأسلحة بموجب المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ونرحب كذلك بإقرار الأمين العام في الجزء الخامس من الخطة بمحاجتنا إلى تعزيز الشراكات في مجال نزع السلاح، ونؤيد، على وجه الخصوص، دعوته إلى مشاركة المرأة في عمليات نزع السلاح على نحو كامل وفعال وعلى قدم المساواة، وبتشيده على إشراك الشباب وتمكينهم، وإقراره بالدور الذي يمكن للمجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، أن يضطلع به في هذا الصدد.

وفي إطار إسهامنا في صياغة الخطة، دَعَونا الأمين العام إلى تبيان التحديات التي يلزم التصدي لها، وقد استجاب لذلك بالفعل. وفي سياق تفكيرنا في كيفية إيجاد حلول لهذه التحديات، ينبغي أن يكون هدفنا الأول هو الحفاظ على القواعد والمعايير الرهانة التي أنفقنا عقوداً من الزمن في بنائها وأنتجت لنا نظماً فعالة وقوية لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وسنظل باقين على اعتقادنا بأن أغلبية المجتمع الدولي لديها من القدرة والرغبة ما يلزم للتصدي لهذه التحديات وللدعم نظام دولي متين قائم على قواعد محددة.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً على مساهمتكم. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير علاء يوسف، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، تفضل صاحب السعادة.

السيد علاء يوسف (مصر) (تكلم بالعربية): سيادة الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص التهنية على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ونشيد بجهودكم الصادقة لتيسير أعمال المؤتمر، وأؤكد لكم استعداد وفد مصر للعمل معكم من أجل إنجاح مهمتكم. كما أود بدوري أن أرحب بزملائنا الجدد السادة سفراء إكوادور وشيلي والمملكة المتحدة ونؤكد لهم تعاوننا الكامل معهم.

(تابع بالإنكليزية)

إن مصر ترحب مع التقدير بخطة الأمين العام بشأن نزع السلاح. ومما لا شك فيه أن إطلاق هذه الخطة جاء في الوقت المناسب، بالنظر إلى الحالة الراهنة للبيئة الأمنية الدولية المشحونة بعدد من التحديات القائمة والناشئة. وفي المشهد الأمني الحالي، أصبح لتدابير نزع السلاح دور لا غنى عنه في منع المجتمع الدولي من الانجراف إلى سباق جديد للتسلح يمكن، في ظل النمو الهائل للتكنولوجيات، أن يجعل الصراعات تمتد إلى مجالات أخرى مثل الفضاء الخارجي وبيئة المعلومات والاتصالات.

بيد أنه مما يؤسف له أن مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف، يوجد في حالة ركود منذ أكثر من عقدين من الزمن. وسأقصد في بياني هذا إلى تجلية آرائنا بشأن خطة الأمين العام، مع التركيز بوجه خاص على المسائل المتصلة بولاية مؤتمر نزع السلاح وبنود جدول أعماله.

إننا نوافق تماماً على ما ارتآه الأمين العام من أن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا يزالان يمثلان الأولوية العليا لدى الأمم المتحدة. وستبذل مصر قصارها لدعم جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإدامته كذلك. وقد عجز النهج التدريجي الذي تروج له أساساً الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إحراز تقدم منتظم وملمس صوب هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وحفاظاً على بقاء البشرية، وفي ضوء العواقب الكارثية للأسلحة النووية، ينبغي ألا تستعمل هذه الأسلحة مرة أخرى على الإطلاق وأياً كانت الظروف. والشروع في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ثم اختتام هذه المفاوضات مبكراً يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، شريطة أن تشمل تلك المعاهدة ضمن نطاقها المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية. وقد أن الأوان أيضاً للأخذ بنهج شامل، عن طريق المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، يتمثل في إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية مشفوعة بإطار زمني متفق عليه لإزالة الأسلحة النووية وكل ما يتصل بها من مرافق إزالة كاملة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

وبإقدام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وبالتالي إرسائها إطاراً لمناهضة الأسلحة النووية، أسهمت هذه الدول إسهاماً مسبقاً وفعالاً في تنفيذ خطة الأمين العام. وعن طريق المفاوضات، سبّرت الدول الأعضاء أيضاً كامل إمكانات ومساهمات عمليات نزع السلاح التي تبنتها الأغلبية في الجمعية العامة. ويمكن أن يتواصل استخدام هذا المثال إزاء التحديات المستجدة الأخرى في ميدان نزع السلاح.

ويعتقد بلدنا أن الفضاء الخارجي ينبغي الحفاظ عليه بوصفه مجالاً يُستخدم حصراً في الأغراض السلمية. ولذا نحن نتفق تماماً مع الأمين العام في أن أي استخدام للقوة في البيئة الهشة للفضاء الخارجي ستتخلف عنه على الأرجح تأثيرات مدمرة ومهلكة. وعلى مدى سنوات، تداوم مصر، بالتناوب مع سري لانكا، على تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بالإضافة إلى المشاركة في تقديم جميع مشاريع القرارات التي تهدف إلى التصدي لهذا التهديد الخطير. ونحن نرحب باستعداد الأمانة العامة للأمم المتحدة لتعميق التواصل مع الدول الأعضاء بشأن صوغ تدابير فعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونرحب في هذا الصدد بانعقاد فريق الخبراء الحكوميين عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢.

وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة لها أهمية خاصة في مجال نزع السلاح عموماً وفي مجال نزع السلاح النووي خصوصاً. وهذه التدابير تسهم بشكل مباشر في بناء الثقة وتفرض قيوداً مؤثرة على العوامل المُخلّة بالاستقرار التي يمكن أن تحدث سباقاً للتسلح. وينبغي أن يهدف تنفيذ هذه التدابير إلى بناء الثقة وتوفير معلومات دقيقة ومستكملة وقابلة للمقارنة تعزيزاً للمساءلة. وهذا ما يجعل كفالة الشفافية سمة معتادة لأي جهود يُراد بها التمهيد لإبرام صكوك ملزمة قانوناً. وتعاوض الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء بغية تعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هو نهج جدير بالترحيب، ولكن على أساس أن هذه التدابير ليست بديلاً يغني عن الصكوك الملزمة قانوناً، بل ومن الأفضل جعل هذه التدابير جزءاً من هذه الصكوك بوصفها واجباً ملزماً قانوناً.

وأخيراً وليس آخراً، ترحب مصر بالنهج الذي يتخذه الأمين العام بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن نثيب بالأمين العام إلى العمل على نحو وثيق مع دول المنطقة وإلى بذل كل جهد ممكن من أجل إنشاء تلك المنطقة في أقرب مرحلة ممكنة على أساس قرار عام ١٩٩٥ الذي اتخذته مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها. وسيظل هذا القرار سارياً إلى أن يُنفذ تنفيذاً كاملاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، صاحب السعادة. أُعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد شاندر (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، الزملاء الأفاضل، تحياتي لكم جميعاً، وبخاصة لمن انضموا إلينا في الآونة الأخيرة. ومع أي عمل منذ ما يزيد عن سنة ممثلاً دائماً للهند لدى الأمم المتحدة، فإن هذا هو أول بيان أدلي به منذ أن توليت المهمة الإضافية المتعلقة بنزع السلاح، في الأسبوع الماضي.

السيد الرئيس، الوفد الهندي يهنئكم بتوليكم رئاسة المؤتمر ويؤكد دعمه لكم. ويسرنا أنكم قررتم تكريس الجلسة العامة اليوم لمناقشة خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح، لما نراه من أهمية هذه المبادرة وحسن توقيتها. واختيار الأمين العام أن يطلق خطته من جنيف، المدينة التي هي أيضاً موطن مؤتمر نزع السلاح، إنما هو تذكرة بالدور الرئيسي الذي يُرجى أن تقوم به هذه المؤسسة بوصفها المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للعالم بشأن نزع السلاح.

إن خطة نزع السلاح هي حقاً خطة شاملة وواسعة النطاق، فضلاً عن أنها خطة متوازنة، تُعنى بأسلحة الدمار الشامل وبالأسلحة التقليدية. ونحن نرحب باستعداد الأمين العام للعمل مباشرة مع الدول الأعضاء على تيسير الحوار فيما بين الحكومات، بما في ذلك من خلال

إنشاء منابر غير رسمية لاستكشاف نُهج وتدابير جديدة لتقليل المخاطر وبناء الثقة. وفي عالمنا هذا الذي يعتريه التغيير، نرى أن التوصل إلى منتديات وأنماط جديدة للمناقشة وللمسير قدماً في مجال نزع السلاح يوازي في الأهمية الاستفادة من المنتديات القائمة.

والهند دائبة على التزامها بالمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبمبدأ تعددية الأطراف. فهذا هو حقاً عصر الترابط. ولا يمكن التوصل إلى حلول دائمة لمشاكلنا المشتركة في مضمار السلام والأمن إلا عن طريق التمسك الحقيقي بنهج تعددية الأطراف.

ونحن نصغي إلى نداء الأمين العام الموجه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن قيادة الجهود المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. والهند بوصفها دولة مسؤولة حائزة لأسلحة نووية، كررت في عدة مناسبات تأكيد الحاجة إلى إجراء حوار هادف فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والطمأنينة وتقليص أهمية الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية. ونحن نعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى رأب الصدع المتزايد بشأن نزع السلاح عن طريق الحوار وتحديد الالتزام بنهج تعددية الأطراف. وينبغي أن يكون هذا مسaireاً أيضاً لنداء الأمين العام الذي يُوجب على جميع الدول، الحائزة منها وغير الحائزة للأسلحة النووية، أن تعمل معاً على سد الهوة الفاصلة بينها. ونحن مع الأمين العام أيضاً لدى إشارته إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أنه أقدم أولوية من الأولويات المتبقية على جدول أعمال نزع السلاح النووي.

وعلى الجبهة النووية، تدعو خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح إلى إجراء تخفيضات في مجمل المخزونات من الأسلحة النووية بجميع أنواعها؛ وضمان عدم استعمال الأسلحة النووية؛ وتقليص دور الأسلحة النووية وخفض أهميتها في المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية؛ وإجراء تخفيضات لدرجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛ وفرض قيود على استحداث أنواع جديدة ومتقدمة من الأسلحة النووية؛ وزيادة الشفافية في برامج الأسلحة النووية؛ واتخاذ تدابير لبناء الطمأنينة والثقة المتبادلة. ومعظم هذه التدابير، إن لم يكن كلها، يتردد صداها في اثنين من القرارات التي تقدم الهند مشاريعها سنوياً في إطار المجموعة المواضيعية النووية في اللجنة الأولى.

وأول هذين القرارين يتعلق بإبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية، وقُدّم لأول مرة في عام ١٩٨٢، ويعكس اعتقاداً مؤداه أن إبرام صك ملزم قانوناً يحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، يتم التفاوض عليه في مؤتمر نزع السلاح بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيسهم في نزع صفة الشرعية تدريجياً عن الأسلحة النووية.

أما القرار الثاني، فيتعلق بتخفيض الخطر النووي، ويركز على الحاجة إلى مراجعة العقائد النووية واتخاذ خطوات ترمي إلى تقليل مخاطر الاستعمال غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية، بوسائل منها إلغاء حالة التأهب وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية. ويشير الأمين العام أيضاً إلى التطورات التكنولوجية المستجدة التي يمكن أن تخالف المعايير القانونية والإنسانية والأخلاقية القائمة، ويشدد على ضرورة توخي الحذر في سياق تفهمنا لهذه التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وسيلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لتشجيع الابتكارات المتسمة بالمسؤولية من جانب قطاع الصناعة.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، نتفق مع الأمين العام في وجوب أن تظل للبشر في جميع الأوقات السيطرة على استخدام القوة، ووجوب تعزيز ثقافة

المساءلة. ونرحب بتركيز الأمين العام على تمكين الشباب وإيجاد فرص التدريب والتعليم. ومن المشجع في هذا الصدد أن مكتب شؤون نزع السلاح، في إطار شراكة عمل مع جميع الكيانات المهتمة بالأمر، سيعزز الاستثمار في التثقيف في مجال نزع السلاح، بجملة وسائل منها إنشاء منبر لمشاركة الشباب من جميع أنحاء العالم.

وختاماً، سيادة الرئيس، أعرب لكم عن تطلعي إلى العمل معكم ومع الزملاء الآخرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً، صاحب السعادة. أُعطي الكلمة الآن للسفيرة دالافيور، الممثلة الدائمة لسويسرا.

السيدة دالافيور (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً، سيادة الرئيس. بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم بتوليكم هذا المنصب الهام. وأود أيضاً أن أشكركم على دعوتكم لنا إلى النظر في خطة نزع السلاح التي نشرها وقدمها الأمين العام للأمم المتحدة هنا في جنيف في شهر أيار/مايو الماضي. ونحن نرى أن خطة الأمين العام وثيقة هامة من عدة جوانب. فقبل كل شيء، هي في حد ذاتها الأولى من نوعها في هذا المضمار. فلم يسبق لأحد تولى منصب الأمين العام أن اجتهد في أن يحدد بهذه الدرجة من التفصيل كيفية إسهام جهود نزع السلاح في أعمال الأمم المتحدة. ونحن ممتنون له على هذا العمل المهم. إن ما توليه خطة نزع السلاح من التشديد بشكل خاص على الدور الذي يمكن أن يؤديه نزع السلاح في منع نشوب الصراعات يبدو لنا تطوراً كبيراً. فمفهوم المنع هذا ينطبق على الصراعات المحتملة التي يُعتمد فيها على أسلحة الدمار الشامل، مثلما ينطبق على الصراعات الإقليمية أو الصراعات المحتملة داخل الدول. وهذا البعد الوقائي متضمن أيضاً في دعوة الأمين العام إلى التعامل مع التطورات السريعة للتقدم العلمي والتكنولوجي. ونحن متفقون تماماً مع الأمين العام فيما ارتآه من أن تدابير نزع السلاح وسيلة للتخفيف من تأثيرات الصراعات في حالات عدم التمكن من منع نشوبها. ونزع السلاح يؤدي دوراً حاسماً في حماية السكان المدنيين في أوقات الصراع. وتسلب خطة نزع السلاح الضوء على عنصر آخر نعتبره بالغ الأهمية: فإسهام نزع السلاح لا يفيد في تحقيق أهداف إشاعة السلام والأمن فحسب، بل يمتد إلى مجالات أخرى أيضاً، أولها التنمية. ويتضح هذا ليس فقط من التزايد المتواصل فيما يُستثمر من موارد في مشتريات الأسلحة، بل يوضحه في المقام الأول أن التكنولوجيا والابتكار لهما دور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس، هذا البيان المقتضب عاجز، بطبيعة الحال، عن الوفاء بالتغطية الواجبة لخطة الأمين العام بشأن نزع السلاح. فالخطة تتناول نزع السلاح تناولاً كلياً، وهذه المناقشة الأولية لا يمكن أن تتجاوز كونها مقدمة تمهد للمزيد من المناقشة. وعند هذه النقطة، أود بصفة خاصة أن أشير إلى أن الخطة تذكّرنا بأهمية أنشطة نزع السلاح وتأثيرها الممكن في تحقيق أهداف متعددة تتشارك فيها جميع الدول، وأنها تبينّ عديداً من سبل العمل، وأن من المهم للدول أن تأخذ بزمام هذه الخطة تماماً. وأستأذنكم أيضاً في أن أشير أولاً وقبل كل شيء إلى أن هناك نتائج متعددة فيما يخص مؤتمر نزع السلاح، وأن الخطة تشدد بوضوح على أهمية المؤتمر بالنظر إلى مهمته بوصفه المنتدى العالمي الرئيسي بشأن نزع السلاح وإلى إسهامه في التصدي للتحديات المبيّنة في الخطة. ولكي يتصدى المؤتمر لهذه التحديات، يلزم له، ليس فقط أن يستعيد قدرته العملية، بل أن يأخذ أيضاً بنهج أكثر شمولاً في مجال نزع السلاح، فيغطي مسائل أخرى غير مسألة (تَابَعَت بالإنكليزية) "نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية" (تَابَعَت بالفرنسية) وحدها. وينبغي أن يكون المؤتمر مفتوحاً أمام جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في

مجال نزع السلاح، بما فيها الدول التي تطرق بابها والمجتمع المدني. ولابد، كما دُكر في الخطة، من تعزيز الشراكات إذا ما أُريد لنزع السلاح أن يسير قدماً.

السيد الرئيس، أود قبل الختام أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بزملائنا الجدد، سفراء المملكة المتحدة وشيلي وإكوادور. شكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أُعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيادة الرئيس. بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل الرئاسة التونسية، أود في البداية أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم باسم وفدنا كامل الدعم لكم والتعاون معكم.

ترحب اليابان بخطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام، وترحب أيضاً برحلته إلى ناغازاكي هذا الأسبوع: فكلتاها شاهد على التزامه بالمشاركة بنشاط زائد في منتديات العالم المعنية بنزع السلاح. ونحن نعرب عن تقديرنا، على وجه الخصوص، للنهج الشامل الذي قرر الأمين العام أن ينتهجه في النظر إلى نزع السلاح، وذلك باقتراحه الركائز الثلاث التالية: نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية؛ ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح؛ ونزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة.

وفي هذا السياق، وخصوصاً في إطار الركيزة الثانية، ستواصل اليابان بنشاط معالجة المسائل المشمولة في مجال الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نعمل بجد على معالجة هذه المسألة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في إطار مسيرتنا صوب الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، التي ستبدأ في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ في طوكيو. وتبذل اليابان كل جهد ممكن، بصفتها رئيسة ذلك المؤتمر، لضمان نجاح هذا الاجتماع الهام، ووضعة في اعتبارها مع ذلك أهمية كفاءة التعاضد مع الوسائل الأخرى ذات الصلة، بما فيها برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة، أود أن أشدد على أهمية دور الشباب في هذا المجال. وفي هذا السياق، تشجع اليابان، منذ عام ٢٠١٣، مبادرة للشباب تسمى "برنامج الإعلاميين الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية". ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى تعريف الأجيال المقبلة بالوقائع الفعلية للقصف الذري، واستحثاث التفكير النقدي لدى الشباب، وتشجيعهم على الاستماع إلى آراء متعددة ومتنوعة. وسنواصل الاضطلاع بهذه الأنشطة والإسهام في أعمال خطة الأمين العام في هذا الصدد.

غير أنني لا أظن أن مناقشة اليوم يمكن أن تكون ذات أهمية بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح بدون أن تشمل التكلم عن المؤتمر نفسه. وهنا أؤيد ما قاله الأمين العام في ذلك، وأكدّه الأمين العام للمؤتمر في بيانه، من أن مؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى تحسين التنسيق وإنهاء الازدواج وتحسين استغلال الخبرات الفنية، ويحتاج قبل كل ذلك إلى الشجاعة السياسية اللازمة لتغيير المواقف. وهذه هي نفس النقطة التي طرحتها اليابان أثناء الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر في شهر آذار/مارس من هذا العام.

ولنطرح الآن السؤال التالي: ما هو المطلوب منا فعلاً كي نتمكن من إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح؟ لقد شاركت اليابان مشاركة نشطة في جميع جلسات الهيئات الفرعية الخمس، وسررنا بما رأيناه من مناقشات تفاعلية وتفصيلية، خصوصاً بعد العروض التي قدمها

الخبراء، بما فيها ما قدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وحرصت هذه العروض على الإسهام بقيمة إضافية تعزز إنجازات الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً في عام ٢٠١٧. بيد أنه، ونحن ندلف إلى المرحلة النهائية من عملية الهيئات الفرعية: وهي مرحلة الاتفاق على التقارير، ترى اليابان أنه ينبغي التحلي بشيء من التواضع وقدر معقول من الطموح. وفي هذا السياق، أُقْدِر بحق الإعلان المسبق من جانب تركيا عن المشاورات غير الرسمية المهمة التي تعتزم عقدها. واليابان مستعدة للتعاون على نحو وثيق في هذه العملية. وأعتقد أيضاً أن تقييم هذه الهيئة الفرعية لا ينبغي أن يقتصر على إحصاء عدد الجلسات، إذ أنه سيتوقف أيضاً على درجة الجودة والوثاقة التي سنتمكن من العمل بها معاً من أجل تحقيق هذا الهدف.

واليابان يحدوها الأمل في أن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح سيُيقون هذا الأمر في اعتبارهم وسيمارسون ويبدون أقصى ما يمكن من المرونة والإبداع. والسؤال الذي يتعين علينا الإجابة عليه في نهاية المطاف هو كيف يمكننا الاتفاق على العمل باجتهد وجدية بشأن الأهداف المحددة المستمدة من خطة الأمين العام، وكيف نتناولها في مؤتمر نزع السلاح على نحو عاجل. ويؤمل أن يمكن تحقيق ذلك بجدول زمني محدد على مدى عدة سنوات وبرنامج للعمل. ويحدوني الأمل في أن خطة الأمين العام ستُعجّل عملية تقارب أعضاء المؤتمر في عملهم معاً وستيسر مناقشة النتائج المحددة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أُعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دافيدوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها الوفد الروسي الكلمة في ظل رئاستكم، نود أن نهنئكم بتوليكم لهذا المنصب. ونود أيضاً أن نرحب بممثلي الدول الجدد في مؤتمر نزع السلاح مُتمنين لهم النجاح في عملهم. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل معاً، ونؤكد لكم كامل التعاون من الوفد الروسي.

السيد الرئيس، الزملاء الأفاضل، وفقاً للفقرة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر، يحق لأي وفد أن يثير أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر في جلسة عامة. ورئيس المؤتمر بالطبع له أيضاً هذا الحق. وقد أخطر سفير تونس المبعجل الوفود باعتزامه عقد جلسة عامة مستقلة بشأن إمكانات إسهام المؤتمر في تنفيذ خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. وفي حدود علمنا، لم تُثر عندئذ أي اعتراضات. وعلاوة على ذلك، حسبما نتذكر، لم يُطلب من الوفود إطلافاً إبداء رأيها بشأن فكرة عقد تلك الجلسة. وسؤالنا هنا هو لماذا؟ وفي هذا الصدد، لدينا عدد من الأفكار التي نود أن نتطرحها مع رئيس المؤتمر ومع زملائنا.

أولاً، من الممارسات المستقرة أن المبادرات الجديدة لا تُطرح إلا بعد أن تكون قد أُجريت بشأنها مشاورات غير رسمية. وهذه الممارسة التي أثبتت الزمن جدواها في مضممار الدبلوماسية المتعددة الأطراف تتيح لمن صاغوا فكرة ما أن يستوضحوا، في جو من الثقة، موقف المشاركين في المؤتمر. وهي تتيح لهؤلاء، بدورهم، فرصة إبداء أفكارهم بصراحة، بما فيها ما يفضلون عدم إعلانه على نطاق أوسع، ناهيك عن إعلانه معزواً إليهم.

وثانياً، لدينا في المؤتمر تقليد حسن مؤداه أن يعقد الرئيس اجتماعات مع الوفود قبل توليه الرئاسة. وربما نكون قد نسينا شيئاً، لكننا لا نذكر أن أحداً اجتمع بوفدنا. وهذا بالطبع حق للرئيس. ولكن من حقنا نحن أيضاً أن نقول ما يدور بخلدنا بشأن أسلوب الرئيس في تسيير العمل. وبما أنه لا يتوافر لنا خيار آخر، علينا أن نفعل ذلك في شكل بيان ندلي به في جلسة عامة رسمية للمؤتمر.

وثالثاً، قبل مناقشة إمكانات المؤتمر في تعزيز خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح، يجب أن نكون قد فهمنا تماماً ما نوع تلك الوثيقة وكيفية اتصالها بأعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وإذا ما استرجعنا بعض الأحداث الأخيرة، نجد أنه في مرحلة الصياغة أسهم كثير من المشاركين في المؤتمر في مضمون الخطة، أو بعبارة أدق أعربوا عن آرائهم بشأنه. بيد أن الوثيقة في نهاية المطاف إنما تعكس الآراء الشخصية للأمين العام، ولا شيء أكثر من ذلك. واسمحوا لي أن أوضح هذه النقطة: الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، اعتمدتها الدول بنفسها بتوافق الآراء، أما خطة الأمين العام فلم يقرها أو يعتمدتها أحد سوى الأمين العام نفسه. هل وضع لكم الاختلاف؟ وأمل ألا يكون أحد في هذه القاعة بحاجة إلى توضيح للصلة بين الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح.

ورابعاً، خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح وثيقة شاملة. ونحن نرى أن عدداً مما تناولته من مسائل وما طرحته من مقترحات لا صلة له بجدول أعمال المؤتمر، الذي اعتمد بتوافق الآراء. وهذه هي النقطة الأساسية. وبوجه أعم، قبل أن نشرع في النظر في موضوع بأهمية موضوع إمكانات إسهام المؤتمر، ينبغي أن نكون قد فكرنا أولاً في المجالات التي يستطيع المؤتمر أن يسهم فيها.

بيد أن هناك نقطة أخرى شديدة الأهمية. يجب ألا ننسى أيضاً أن المؤتمر ليس هو الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تقف متأهبة دوماً لأن تنفذ على الفور أوامر المسؤول الأعلى في المنظمة. وفي الواقع أن المؤتمر ليس أصلاً جزءاً من هيكل الأمم المتحدة، وإن كان يعمل في إطار التعاون الوثيق معها.

وتثير استغرابنا فكرة إمكانات إسهام المؤتمر لأنها هي نفسها مضللة للغاية، بل وغير لائقة في نهاية المطاف. فنحن نرى أن ما كان ينبغي لنا أن نناقشه هو كيف يمكن لوثيقة الأمين العام أن تساعد مؤتمر نزع السلاح على استئناف عمله. فمؤتمرنا هو الذي لديه مشاكل، وليس العكس.

فَحَوِّلْ أي شيء إذن تدور المناقشة الجارية اليوم؟ ألا ترون أننا، بدلاً من التركيز على أولويتنا الرئيسية في الوقت الراهن، وهي صياغة برنامج عمل متوازن نستطيع به أن نبدأ العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن، ننفق وقتنا في ممارسات متحلقة قيمتها العملية موضع شك؟ وجزّس هذه الحذقة رائع بالطبع: إسهام المؤتمر في جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولكنها في الحقيقة كلمات جوفاء، لأن المؤتمر، ما لم نبدأ التفاوض في هذا المنتدى، لا يستطيع أن يسهم في أي شيء.

إننا نحترم رأي كل وفد من الوفود، حتى عندما نختلف معه. ويزداد هذا إلى أكبر درجة عندما يكون الوفد المعني متولياً رئاسة المؤتمر. ونتوقع أيضاً موقف الاحترام هذا نفسه من الغير، ولكننا لا نرجوه لأنفسنا بقدر ما نرجوه تجاه إنجازنا المشترك: أي المؤتمر ونظامه الداخلي. وفي هذا الصدد، نود أن نُذكركم بأنه، وفقاً للفقرة ٢٩ من النظام الداخلي، المسؤولية الرئيسية للرئيس هي تحقيق الاتفاق على برنامج عمل المؤتمر، وليس طرح مبادرات خارجية في المنتدى، مهما علا شأن مصدرها.

الرئيس: شكراً جزيلاً على مداخلتكم سعادة ممثل الاتحاد الروسي. أود أن أوضح مسألة ربما تم التعرض لها في مداخلتكم وهي مسألة إجراء هذا النقاش. لست أدري إن كنت

فهمت جيداً ما قصدتموه عندما قلت إنه كان ينبغي إجراء مشاورات بشأن إقامة هذا النقاش حول خطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة.

أنا أمامي النص الذي قرأته عندما اقترحت هذا الموضوع. أنا لم أفرض هذه المسألة ولم أدع إلى أن يكون النقاش في المؤتمر مخصصاً فقط وحسراً لمسألة خطة الأمين العام. أنا كل ما قمت به هو تقديم اقتراح، على اعتبار أن هذا من شأنه أن يسهل عمل المؤتمر في سبيل إيجاد برنامج عمل. ومسؤولية رئيس المؤتمر هي بالأساس في هذه الفترة هي إيجاد برنامج عمل. وقد بدأت إجراء مشاورات ودعوت فيها الوفد الروسي وعديدا من الوفود الأخرى للمشاورات من أجل التوصل إلى برنامج عمل. وأعتقد أن هذا النقاش الذي حصل اليوم والمقترح الذي قدمته يأتي في سياق البحث وتعميق النقاش وتعميق المشاورات بين أعضاء المؤتمر لإيجاد برنامج عمل، ولا يتعدى ذلك. فنحن نتفق جميعاً على أن المؤتمر هو الذي يقرر كل شيء.

أنا لم أطرح الأمر لاتخاذ قرار في مسألة معينة، بل كل ما اقترحت هو اقتراح إجراء نقاش. فالوفود التي ترغب في المشاركة في هذا النقاش تشارك ولها الحق في ذلك، والوفود التي لا تريد أن تشارك لها الحق في ذلك أيضاً. كل ما في الأمر هو اقتراح، وأنا كنت سعيداً بأن وفوداً عديدة تجاوبت مع هذا المقترح وأبدت رأيها. هناك وفود أعطت ملاحظات متعمقة، وأخرى اكتفت ببعض الأفكار. وهناك الآن وفود ما زالت لم تتخذ رأياً واضحاً، وهذا يبدو من خلال عدم المشاركة في هذا النقاش، ولها الحق في ذلك، وربما ستشارك في النقاش في فرصة قادمة، وهي كذلك ستعبر عن رأيها في إطار المشاورات الجانبية التي أجريها والتي بدأت فيها منذ آخر شهر تموز/يوليه الماضي، وسأواصلها هذا الأسبوع والأسبوع القادم، والعملية جارية. وأعتقد أنني بما قمت به احترمت كيفية تطبيق الإجراءات المعمول بها في المؤتمر.

وأعتقد أن كل المسائل موضوعة لقرار الوفود قبل كل شيء، ولا يمكن اتخاذ أي قرار بدون موافقة كل الوفود. وأعتقد أن هذا هو العمل الذي نقوم به، وهذا هو الإطار الذي نعمل فيه، وهذه هي طبيعة العمل في المؤتمر. وأشكركم على الملاحظات التي تقدمتم بها. ولست أدري إن كان هذا كافياً للرد على تساؤلاتكم المشروعة. وأعتقد أننا يجب أن نواصل العمل في المؤتمر من أجل التقدم وإيجاد الحلول المناسبة لكي نبدأ، كما طلبت وفود عديدة، في التفاوض على أساس برنامج عمل بطبيعة الحال، وهذا هو ما نسعى إليه في الحقيقة في إطار العمل الذي نقوم به. وبطبيعة الحال رئيس المؤتمر له مسؤولية، وأنا أعتقد أنني أحاول أن أتحمّل هذه المسؤولية قدر المستطاع، وأعمل كثيراً على تعاونكم، وأعمل كثيراً على أفكاركم بطبيعة الحال، وعلى مقترحاتكم لكي نتقدم، لأنه لا يمكن للرئيس أن يتقدم بدون تعاون أعضاء الوفود. وشكراً.

نريد الآن أن نعطي الكلمة للوفد التالي وهو وفد البرازيل. تفضّل صاحب السعادة.

السيد كلايوشار مارتينغو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأستأذّنكم أيضاً في أن أرحب، بالنيابة عن وفدنا وعن السفير دي أغيار باتريوتا، الذي لم يتسنّ له الحضور هنا هذا الصباح، بالسفيرين الجديدين من الدولتين الشقيقتين من أمريكا اللاتينية، شيلي وإكوادور، وكذلك بالممثل الجديد من المملكة المتحدة.

السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، يود وفدنا أن يشيد بكم لمبادرتكم إلى طرح خطة الأمين العام للمناقشة في مؤتمر نزع السلاح. وقد سبق للبرازيل أن أشادت في عدة مناسبات بخطة الأمين العام، لأنها توفر مسرداً رصيناً وشاملاً بشأن التحديات والفرص الراهنة والمقبلة،

وترسي أساساً متيناً للتعامل معها. ونحن نرى أنها وثيقة محورية ينبغي وضعها موضع النظر في هذه الهيئة، لأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال هو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، ولأنه وسيلة مفيدة للسير قدماً بالرؤية التي طرحها الأمين العام. ويمكن للخطوة أيضاً أن تفيد في تزويدنا بما نحتاجه من قوة الدفع والزخم لتعجيل حركتنا وتعزيز وتعميق الأعمال الجارية بالفعل بشأن مختلف بنود جدول الأعمال من أجل العودة إلى المفاوضات، التي هي هدفنا جميعاً.

ويقر الأمين العام بالسيناريو الذي توارد ذكره على نطاق واسع في هذا المنتدى في السنوات الأخيرة، والذي مؤداه حدوث تآكل في البيئة الأمنية الدولية، وفي المعايير المتعددة الأطراف، وفي مدى الاستعداد العام للحوار. والعلاج المقترح لهذا الاتجاه المثير للقلق واضح ومباشر: تصعيد جهود نزع السلاح على الصعيد العالمي تصعيداً شاملاً ومتكاملاً. وبناء على ذلك، تقرر خطة الأمين العام صراحة بأن المجتمع الدولي هو الذي يتعين عليه، وتحديدًا عن طريق العمل المتعدد الأطراف، أن يُشكّل الأحوال الدولية وأن يغيّرها، وليس العكس.

وهذا الإدراك عنصر أساسي لنا في أعمالنا هنا. وتأتي مقولة إن نزع السلاح ينقذ البشرية في صدارة مقترحات الأمين العام، من حيث أن مصير البشرية ذاته يتوقف على المهمة العاجلة المتمثلة في منع العواقب الكارثية الناجمة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية. ويسرُّ البرازيل بصفة خاصة تبيان الخطة لدور وعمل معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي هي أرفع إطار متعدد الأطراف لمناهضة الأسلحة النووية. وتناى خطة الأمين العام بنفسها عن التعارض المصطنع الذي يزعمه البعض بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتساعدنا على إقامة المناقشة الراهنة بشأن نزع السلاح النووي على أساس المسائل والمخاطر الحقيقية التي يسببها استمرار وجود الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالركيزتين الأخريين للخطة، يسلط الأمين العام الضوء بالمثل على أخطر التحديات التي تجابه النظام الدولي الراهن وعلى السبل المقترحة للسير قدماً على أساس التكامل في العمل بين وكالات الأمم المتحدة والحوار والتعاون بين الدول. ونحن نرى أن الخطة يمكن اعتبارها خريطة طريق للمؤسسات الأجنبية المتعددة المعنية بنزع السلاح، ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، وينبغي له، أن يستفيد منها.

لقد تمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق نزر يسير من النجاح في الدورة الحالية، باعتماده للمقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، وتخلص بذلك من حالة التشاؤم التي خيمت عليه في السنوات الأخيرة. ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به لكي نفي بولايته. وينبغي لنا جميعاً أن نستمد الإلهام من الرؤية المشفوعة بالمشاركة من جانب الأمين العام، التي تتعهد بها بالتنفيذ بلا كلل وكيالة الأمين العام ناكاميتسو، التي نشيد بعملها أيما إشادة ونؤيده تأييداً جماً. ولذا يجب علينا جميعاً أن نبدي ما يلزم من الإرادة السياسية لتعميق وتوسيع نطاق الأعمال المضطلع بها حالياً في الأجهزة الفرعية بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بهدف بناء توافق الآراء اللازم لاعتماد برنامج للعمل والعودة إلى المفاوضات في أقرب مرحلة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشوي وون سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالسفراء الجدد من شيلي وإكوادور والمملكة المتحدة، متمنيا لهم كل التوفيق في أعمالهم المقبلة. وأود في البداية، بعد التأكيد مجدداً على كامل الدعم

من وفدنا لرئاستكم، أن أشكركم على الفرصة المتاحة اليوم لمناقشة خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح. وسيمكننا لاحقاً عرض آرائنا المحددة بشأن هذه الخطة لدى إعلان خطة تنفيذها. بيد أنه في اعتقاد وفدنا أن العملية التي نحن بصددتها اليوم عملية قيمة وحسنة التوقيت، لأنها تتيح للدول الأعضاء، بصفتها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في نزع السلاح، أن تدلي بتعليقاتها بشأن الخطة ومدخلاتها بشأن خطة تنفيذها. ويجدون أيضاً صادق الأمل في أن مبادرة الأمين العام ستساعد على تنشيط عمليات نزع السلاح في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ولا سيما عن طريق تذكيل حالة الجمود التي كبّلت هذه الهيئة الموقرة طيلة عقدين من الزمن.

ويشير الأمين العام إلى وضع يبدو متناقضاً، هو الذي دَفَّعه إلى تقديم هذه الخطة الشاملة. ومؤدى هذا التناقض هو أن البلدان أخذت تنفق المزيد من الأموال سعياً إلى كفالة المزيد من الأمن فلم يصل بها ذلك إلا إلى بيئة أمنية أشد سوءاً. ومن المؤسف أن هذا الوضع، وفقاً لحالة معروفة من حالات نظرية التَّباري، هو النتيجة الوحيدة التي يمكن توقعها لما يُسمَّى معضلة السجين. ففيها تنزع الأطراف الفاعلة المتمتعة بتمام الرشد إلى عدم التعاون، حتى إذا كان هذا التعاون يحقق مصالحها الفضلى. والدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه النظرية هو أنه في حالة الأطراف الفاعلة التي تكون لكل منها مصلحته الذاتية وتريد أن تحقق هدفاً مشتركاً، كما في حالتنا، تصبح الثقة المتبادلة عنصراً ضرورياً ولا غنى عنه.

ومن هذا المنطلق، يعرب وفدنا عن تقديره للمهام الجديدة والمتنوعة التي وضعها الأمين العام في خطته: تيسير الحوار فيما بين الدول؛ وتوفير الموارد الفكرية لمجتمع الجهات المعنية بنزع السلاح؛ وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة. ويجدون الأمل في أن جميع مسارات العمل السياسي والفكري والإداري ستسهم في تعزيز الطمأنينة والثقة. ويمكن للجهود الواسطة والمسعّية الحميدة المتسمة بالنزاهة والرأي المتوازن التي يبذلها الأمين العام أن تعطي زخماً جديداً لعملية نزع السلاح من خلال تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، تذكّرنا خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح بالصورة الأوسع شمولاً — التي يغلب أن تغيب عن بالنا في خضم المناقشات المتعلقة بالمسائل التقنية — وهي الصلة الوثيقة لنزع السلاح، لا بالسلام والأمن فحسب، بل بالتنمية وحقوق الإنسان أيضاً. فنزع السلاح لا يمكن أن يحدث في فراغ، بل في سياق كلي يشمل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويرحب وفدنا أيضاً بالالتزام القوي الذي أبداه الأمين العام بإدماج المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح. ونحن على ثقة بأن المشاركة الحقيقية للمرأة على قدم المساواة في الأعمال المتعلقة بنزع السلاح سيكون لها تأثير يُعتدُّ به في مجال نزع السلاح نفسه.

ويرى وفدنا أن موطناً آخر من مواطن القوة في الخطة هو قوائم الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام بالتعاون مع الدول الأعضاء والوكالات المختصة. بيد أنه نظراً إلى أن العديد من هذه الإجراءات مصوغ حالياً بشكل عام، فينبغي أن تتضمن خطة التنفيذ المقبلة أهدافاً معينة وأطراً زمنية واضحة ومبادئ توجيهية مفصلة، لكفالة أن تكون الخطة الطموحة للأمين العام خطة عملية قدر المستطاع. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تصميم خطة التنفيذ على نحو موافق للسياقات الإقليمية يجعلها مناسبة ومجدية بأكبر قدر ممكن في كل ركن من أركان العالم.

وفي الوقت نفسه، نرى أن كل بند مدرج في قائمة الإجراءات ينبغي إبلاؤه وزناً مختلفاً وفقاً لتأثيره المحتمل والدعم السياسي الذي يتلقاه. فبطء السير في مجال نزع السلاح يبدو ناجماً عن عدم التوافق في الآراء، ليس على نوع التدابير اللازمة لنزع السلاح بقدر ما هو على الأولويات المحددة لهذه التدابير وتسلسل تنفيذها. وتحديد الأولويات أمر ذو أهمية رئيسية ولكن ضرورة الاختيار والتركيز تمثل قاعدة ذهبية ستقودنا إلى النجاح.

إننا ندرك جيداً أن الأمين العام لا يمكن أن يحمل عبء نزع السلاح بكامله. ولذا نرحب بحكومتنا بمبادرته الفطنة الرامية إلى تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح. وقد تطور مفهوم الأمن على نحو لا تتسنى معه المناقشة المجدية بشأن نزع السلاح إلا بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية وقطاعات الأعمال والمجتمع المدني وفي إطار التفاعل مع خبراتها الفنية، ولا سيما في مجال التكنولوجيات المتقدمة.

ومن هذا المنطلق، نرحب بجمهورية كوريا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام. ونأمل أن تتمكن هذه الهيئة الرفيعة المستوى من التوصل إلى مبادئ توجيهية مفيدة تكفل للتكنولوجيات الجديدة، بما فيها تكنولوجيات الأسلحة، أن تكون لصالح البشرية.

وأخيراً وليس آخراً، من المشجع أن الأمين العام، بوصفه الرئيس التنفيذي للأمم المتحدة، قد التزم بتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات وبكفالة اتباع نهج شامل لكامل المنظومة في مجال السعي إلى نزع السلاح. ونحن نلاحظ بعين الارتياح الدور القيادي الذي تضطلع به في هذه العملية جملة جهات منها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وستواصل جمهورية كوريا تعاونها الوثيق معهم، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أود أن أبلغكم أن علينا الآن أن نغلق قائمة المتكلمين. والوفود المتبقية من طالبي الكلمة هذا الصباح هي وفود النمسا والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآمل أن يتسنى للمترجمين الشفويين البقاء معنا إلى أن تنتهي المناقشة بهذه الوفود الثلاثة. أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، النمسا تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي من هذا المقعد ذاته. وبما أن هذه مسألة ذات أهمية خاصة، فأستأذنكم في أن أتناول بعض الجوانب الإضافية بصفتنا الوطنية. وحيث إن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة أثناء فترة رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أهنئكم بتوليكم هذه المهمة الجليلة. وأن أرحب أيضاً بالممثلين الدائمين الجدد لشيلى وإكوادور والمملكة المتحدة.

نزع السلاح عنصر صميمي في الأمم المتحدة. ونحن نرحب بدعوة الأمين العام إلى تنشيط المؤسسات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وإلى تكثيف الجهود الرامية إلى إدماج نزع السلاح على نحو أوثق ضمن أدوات عملنا المتعددة الأطراف، من أجل معالجة التوترات، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين. وفي أوقات اشتداد التوترات، يصبح من المهم للغاية أن نكثف جهودنا في مجال نزع السلاح. ولذا فإننا نرحب بالفرصة المتاحة في مؤتمر نزع السلاح في هذا التوقيت المناسب لمناقشة خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح، التي تتصل صلة وثيقة للغاية بمهمة المؤتمر.

ونرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام لبلورة الأفكار وسبل العمل التي يقترحها في هذه الوثيقة الشاملة. والالتزام الشخصي من جانب الأمين العام يعبر بشدة عن ضرورة نزع السلاح على مستوى العالم تحقيقاً للاستقرار العالمي. ونرحب أيضاً بالنهج ذي التوجه العملي المتخذ في الخطة، ونأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الإسهام في تنفيذ الإجراءات ذات الصلة بجدول أعماله.

لقد أصبح العالم متعدد الأقطاب ومتعولماً على نحو متزايد. وأصبحت المعايير والمؤسسات العالمية القائمة منذ أمد طويل تتعرض لتحديات متكاثرة. ومعالجة هذه التطورات تستلزم الأخذ بنهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية بما له من أهمية حاسمة في تحقيق الاستقرار والأمن العالميين في القرن الحادي والعشرين. وأود أن أكرر ما أعربت عنه ببلاغة كارين كنايسل، وزيرة خارجية النمسا، في شهر حزيران/يونيه في هذه القاعة، من أن بلدنا ملتزم التزاماً كاملاً بنهج تعددية الأطراف المتسم بالفعالية في إطار الأمم المتحدة.

ويرى وفدنا أن الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة والطمأنينة على نحو متبادل، وأيضاً تعزيز احترام قواعد النظام القائم على قواعد محددة، تؤدي إلى تعزيز الأمن الجماعي. ومع التطور الذي يعتري البيئة العالمية جمعاء، يلزم لنظامنا المتعدد الأطراف أن يظل مواكباً لهذا التطور. ونحن بحاجة إلى النظر بعناية فيما إن كان يلزم إجراء مزيد من الإيضاح لبعض الصكوك والمعايير، مثل ما تم الاتفاق عليه مؤخراً بشأن إنفاذ حظر الأسلحة الكيميائية. والركون إلى خيار إعادة تفسير المعايير الدولية على المستوى الوطني يُعَرِّضنا لخطر إضعاف هذه المعايير، لأنه يؤدي إلى تباين الآراء على مستوى التنفيذ. وتقلص الاحترام للمعايير الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقصير في تنفيذ الالتزامات القائمة منذ أمد طويل. أما الوفاء بالالتزامات فيمثل أيضاً تدبيراً داعماً لبناء الثقة. ويرى وفدنا أنه لكي نحافظ على النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي لنا أن نتعاضد معاً على كفالة أن يكون هذا النظام متهيئاً للقرن الحادي والعشرين.

وفي زمننا هذا، أصبح ينبغي إدراج البشر ضمن مقاصد الاعتبارات الأمنية، حيث إن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على الدول فحسب، بل يشمل أيضاً فئات الجمهور التي تشكل الدولة، أي سكانها. ومن ثم لا يجوز إطلاقاً أن يُنظر إلى الأمن الوطني أو إلى الأمن البشري بمعزل عن الآخر، بل يجب السعي إلى كفالتهم معاً كوجهين لعملة واحدة. وما أكرم مؤخراً من معاهدات نزع السلاح، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، يشهد على ضرورة هذا الأمر.

وفيما يتعلق بخطة الأمين العام، أود أن أتناول بالتأييد الآراء التالية. في الجزء الذي يتناول نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية، يدعو الأمين العام دعوة قوية وعاجلة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وبلدنا يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ أمد طويل من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. فهذا هو الضمان الوحيد لنفي استعمال هذه الأسلحة مرة أخرى إطلاقاً، سواء عن قصد أو عن غير قصد أو نتيجة سوء تقدير. ومنذ ثلاثة وسبعين عاماً حلت بسكان هيروشيما أهوال العواقب المدمرة الناجمة عن أول استعمال لقنبلة ذرية. ونقلنا عن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بلغت القوة التفجيرية لأقوى سلاح نووي تم اختباره حتى الآن، وهو السلاح النووي السوفييتي *Tsar Bomba*، ٥٠ ميغاطن، أي ما يعادل القوة التفجيرية الناتجة عن تفجير ما مجموعه ٣٨٠٠ قنبلة مثل قنبلة هيروشيما في آن واحد.

إن الأسلحة النووية أسلحة عشوائية ولاإنسانية وهي الأشد تدميراً ضمن أسلحة الدمار الشامل. وآثارها الإنسانية الكارثية لا يمكن أن تحتويها أي حدود، وبالتالي ستصيب شرورها جميع الدول. وبسبب المخاطر غير المقبولة التي ينطوي عليها ذلك، سيظل نزع السلاح النووي الأولوية العليا لدى الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وقد تشجعت نفوسنا بدعوة الأمين العام إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي من أجل إنقاذ البشرية. ونرحب بدعوته للدول الأعضاء إلى تنشيط السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد استئناف الحوار، بل ينبغي أن نسعى إلى توسيع نطاق الأطر المناهضة للأسلحة النووية ولاانتشارها والإعداد لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد أكد وفدنا في مناسبات عديدة أن جهود عدم الانتشار ونزع السلاح مترابطة ارتباطاً جوهرياً. ونحن نعتز بأننا من البلدان الرائدة المشاركة في عملية سنّ الحظر الملزم قانوناً للأسلحة النووية، وقد أودعنا صك تصديقنا عليه. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية هي جزء رئيسي من المنظومة العالمية التي يحاول المجتمع الدولي بناءها في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي أيضاً، كما أكد الأمين العام من جديد، متساوقة تماماً مع النظام الدولي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى وجه التحديد، معاهدة حظر الأسلحة النووية تُقوّي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا غنى عنها فيما يتعلق بالتنفيذ التام للمادة ٦ من هذه المعاهدة.

وهناك تدابير أخرى يلزم اتخاذها على وجه الاستعجال من أجل تكملة ذلك النظام، ومنها بدء النفاذ عاجلاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على النحو المطلوب في خطة نزع السلاح؛ وبدء المفاوضات التي طال انتظارها بشأن المواد الانشطارية؛ وصوغ الخيارات والقدرات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي في حالتي التخفيض والإزالة على السواء. وبالنظر إلى الخطر الكامن في الأسلحة النووية، الذي أشرت إليه سالفاً، ثمة حاجة ملحة إلى التوصل إلى تدابير فورية لتخفيض المخاطر ريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة. وهذه التدابير معروفة جيداً ويسيرة نسبياً. وتخفيض المخاطر يفيد هدف نزع السلاح وكذلك عدم الانتشار. وستكون التدابير المعنية بمثابة تدابير لبناء الثقة أيضاً، وستؤدي إلى خفض حدة التوترات. واتخاذ إجراءات فورية لتخفيض المخاطر سيكون له بالتالي تأثير إيجابي فيما يتعلق بالحوار والتعاون.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. إن ما نراه من بلوغ الإنفاق على الأسلحة أعلى مستوى له منذ الحرب الباردة، ومن تواتر ظهور التكنولوجيات الجديدة، يجعلنا نستقبل بالترحاب دعوة الأمين العام إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية المدنيين. ويتواصل حالياً تزايد التأثير التدميري الناجم عن استعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة. وعندما تُستعمل الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، تبلغ نسبة المدنيين من مجموع الضحايا ٩٢ في المائة. وهذا أمر غير مقبول بالنظر إلى المبادئ العامة للتناسب والتمييز وحظر مهاجمة الأشخاص عاجزين عن القتال. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام العاجل للعواقب المباشرة والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لهذه الأسلحة، إلى جانب الآثار الناجمة عن استعمالها. ولذا نرحب بما أُولى من التشجيع للأمين العام على إعلان إجراءاته الرامية إلى "دعم جهود الدول الأعضاء من أجل صوغ إعلان سياسي وكذلك وضع قيود مناسبة ومعايير موحدة وسياسات تنفيذية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، فيما يتعلق باستعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة".

ومع تأكيدنا مجدداً لالتزامنا بالقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ القانون الدولي الإنساني، هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى توضيح وإلى سن معايير قانونية جديدة. فالتقدم التكنولوجي يتقدم بسرعة غير مسبوق. ومما يبعث على أبلغ القلق في هذا الصدد إدماج الذكاء الاصطناعي في الأسلحة، ولا سيما في التطبيقات التكنولوجية التي تتضمن درجات عالية من الأتمتة والتشغيل الذاتي. والمداومة على إبقاء البشر متحكمين في الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أمر بالغ الأهمية في إعلاء القانون الدولي والمعايير الأخلاقية والمعنوية، وكذلك في منع الآثار السلبية للغاية على الأمن الإقليمي والعالمي.

ونرحب بالتزام الأمين العام بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصوغ تدابير جديدة، بما في ذلك عن طريق ترتيبات سياسية أو ملزمة قانوناً، لكفالة أن يظل البشر في جميع الأوقات متحكمين في استعمال القوة.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي بتوجيه الشكر لكم مرة أخرى، سيادة الرئيس، على مبادرتكم إلى مناقشة خطة الأمين العام في مؤتمر نزع السلاح. إن مجموعة أدوات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة تضم أدوات متعددة يعزز كل منها الآخر. ونحن نعتبر خطة الأمين العام بمثابة نداء عاجل إلى العمل في إطار جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، ونرحب بالزخم الجديد الذي يؤمل أن يضيفه ذلك على مداولاتنا هنا في هذه القاعة. وهذا أمر لازم بحق بعد ٢٢ عاماً من الجمود. ونحن نتفق مع الرأي القائل بضرورة تجديد الالتزام والحوار. ونود أن نكرر الإعراب عن الحاجة المعبر عنها في خطة نزع السلاح إلى تحسين التنسيق وأوجه التآزر فيما بين الأجهزة الرئيسية لنزع السلاح. ومن المهم في الوقت نفسه الحفاظ على التركيز تحقيماً للفعالية والكفاءة. إن الازدواج في العمل لا يؤدي فحسب إلى نقصان الكفاءة في استخدام الموارد، بل يمكن أن يجلب أيضاً تعقيدات جديدة من جراء إثقال المناقشة بمسارات متنافسة محتملة.

إن وفدنا على أهبة الاستعداد للشروع في حوار صادق وموضوعي غايته التوصل إلى نتائج بشأن الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يسهم في إنجاز الإجراءات المتضمنة في الوثيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. للأسف ليس بإمكاننا الاستمرار إلى ما بعد الوقت المخصص لنا. أشكر المترجمين الشفويين على منحهم إيانا خمس دقائق إضافية، فوق ما اتفقنا عليه من قبل وهو الانتهاء عند الساعة ١٠/١٣. فنظراً إلى أنه مازال لدينا متكلمان آخران، وافق المترجمون الشفويون الآن على الاستمرار حتى الساعة ١٥/١٣. ولست متأكداً مما إن كان الوفدان اللذان ما زالا يرغبان في أخذ الكلمة يمكن أن يوافقا على إرجاء الإدلاء ببيانهما إلى الجلسة التالية، يوم الخميس، أو إن كان بإمكان كل منهما الإدلاء ببيانه حالياً باللغة التي يختارها، وعندئذ لن تتوافر لنا ترجمة شفوية. فسؤالي إذن موجه إلى الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: ماذا تفضلان؟ هل تصران على الإدلاء ببيانهكما اليوم، الآن؟ أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): شكراً سيادة الرئيس، أعدكم بأن أكون مختصراً قدر الإمكان. إن دعوتكم إلى هذا النقاش الأولي حول خطة الأمين العام بشأن نزع السلاح هي مبادرة هامة، نأمل أن تساهم في التوصل إلى توافق بين أعضاء المجلس حول برنامج عمل وفقاً لمتطلبات النظام الداخلي. ونشير في الوقت نفسه إلى أن هذه المبادرة تأتي من وجهة نظرنا في توقيت لا يزال فيه العديد من الدول والمجموعات السياسية

في طور دراسة الجوانب والمقترحات التي وردت في الوثيقة، وبلورة مواقف محددة بشأنها، آخذين بعين الاعتبار أن خطة الأمين العام تغطي طائفةً واسعةً من القضايا التي تتجاوز ما يشملها جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وولايته بوصفه منتدى تفاوضياً، وتستوجب إجراء مناقشات متعمّقة بشأنها في الهيئات التداولية، وضمن اتفاق الدول الأعضاء عليها.

نحن نرحب بإعادة وضع موضوع نزع السلاح على قائمة أولويات الأمم المتحدة، ونشدد على أهمية العودة إلى وضع هذه المسألة في قلب نظام الأمن الجماعي كما حدده ميثاق الأمم المتحدة، ونشدد على أهمية الالتزام في هذا المجال بالأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ونشارك في التأكيد على أن تظل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في موضع الأولوية القصوى لدى الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، ونشدد على ضرورة أن تكفل مقترحات نزع السلاح إعطاء هذه المسألة ما تستحقه من أولوية. وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على موقف بلدي من الموضوعات الأساسية المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وفي مقدمتها تأييد سوريا لاعتماد اتفاقية في هذا المؤتمر تشمل التخلص من الأسلحة النووية بشكل كامل، ودعم بلدي لاعتماد اتفاقية بشأن المواد الانشطارية، شريطة أن تشمل المخزون من المواد الانشطارية، وأن تكون جزءاً من نزع السلاح النووي. وريثما يتم التخلص الكامل من الأسلحة النووية، تؤيد سوريا اعتماد اتفاقية ملزمة قانوناً لتوفير ضمانات الأمن السلبية، كما تؤيد إبرام اتفاقية ملزمة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، نحن نشاطر الأمين العام القلق الذي أبداه من تنامي النزوع لدى البعض لاستخدام القوة بشكل أحادي حيثما تقتضي مصالحه ذلك، وبطريقة تنتهك مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ونشدد على أهمية الالتزام، في سياق النظام الدولي، باحترام سيادة الدول واستقلالها السياسي، ووحدة وسلامة أراضيها، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية. ونتفق مع تحذير الأمين العام من مخاطر الانجرار نحو الوهم القائل بأن الأمن يمكن أن يتحقق فقط من خلال امتلاك القوة العسكرية وممارستها، وليس من خلال الحكمة القائمة على الحوار والتعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، نحن نرحب بتضمين الخطة مقترحات محددة بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونشدد على أن هذه المسألة هي التزام قانوني أمّلته رزمة القرارات المتخذة في عام ١٩٩٥، التي كفلت التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى أن تشمل الإجراءات المتخذة في هذا الإطار مطالبة الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى المعاهدة بالانضمام إليها كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتحذير من مخاطر انفراد هذا الطرف بحياسة كافة أسلحة الدمار الشامل ورفضه الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بحظر ومنع انتشار هذه الأسلحة. وكنا نود أن تتناول المقترحات، من جانب آخر، إجراءات محددة للتعامل مع مخاطر امتلاك المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية واستخدامها لها، وهذا جانب تم إغفاله في المقترحات.

ختاماً، سيادة الرئيس، يود وفدي أن يشدد على ضرورة احترام ولايات الأجهزة القائمة للأمم المتحدة وعدم تجاوزها من خلال توجيه اتهامات للدول الأعضاء بطريقة تتجاهل تلك الولايات وتتجاوزها. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً. وأود أن أشكر أيضاً المترجمة الشفوية التي بقيت معنا إلى حد هذه الساعة، شكراً جزيلاً، حقيقةً أنت تساعدنا كثيراً.
(تابع بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو المتكلم الأخير.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة. اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، أورد ممثلون من بلجيكا وشيلي والاتحاد الأوروبي في بياناتهم مطالب وملاحظات غير مقبولة تتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويود وفدنا في هذا الصدد أن ينصحهم بأن يطالعوا مرة أخرى، بعناية، البيان المشترك الموقع بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في سنغافورة في شهر حزيران/يونيه. وذلك البيان يؤكد التزامات كلا البلدين، وأكرر هنا "كلا البلدين"، فيما يتعلق بإقامة علاقات ثنائية جديدة وبناء نظام دائم للسلام في شبه الجزيرة الكورية. فالبيان لا يحدد التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها بصدد تحقيق هذا الهدف. ولذا أنصح هذه الوفود بقراءة البيان المشترك مرة أخرى كي تتحصل على فهم صحيح لعناصره الرئيسية قبل أن توجه الاتهامات إلى أي بلد آخر.

وأود أيضاً أن أذكر الاتحاد الأوروبي بأن الضغط من خلال الجزاءات ليس حلاً حاسماً لأي مشكلة، وأن الدبلوماسية المصحوبة بالضغط لن تفيد إطلاقاً. ومحاولة فرض متطلبات أحادية على جانب واحد لن تفضي بنا أبداً إلى أي شيء. نعم، لا جدوى منها على الإطلاق.

وبناء الثقة هو السبيل المؤدي إلى التنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. والثقة ليست شعوراً يمكن استزاعه في يوم وليلة. فمن الضروري لبناء الثقة الكاملة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة أن يتخذ كلا الطرفين إجراءات متزامنة وخطوات متدرجة واحدة تلو الأخرى بشأن ما هو ممكن. ونعتقد أن السبيل العملي الوحيد للسير قدماً هو اتباع نهج جديد تولى فيه الأولوية لبناء الثقة وتنفيذ جميع البنود المتفق عليها في البيان المشترك على نحو متوازن ومتزامن ومتدرج. وتقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقف الثبات على تصميمها والتزامها بتنفيذ البيان المشترك تنفيذاً متسماً بالمسؤولية وحسن النية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. علينا الآن أن نُنهي جلستنا، ولكني ما زلت بحاجة إلى التشاور معكم، لأننا اتفقنا على عقد جلسة يوم الخميس عوضاً عن الجلسة التي كان مقرراً عقدها في ٣٠ تموز/يوليه. فهل ما زال هناك من الوفود من يرغب في التكلم؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، لا أعتقد أننا بحاجة إلى عقد جلسة يوم الخميس؛ ولكن أريد التماس رأيكم بهذا الشأن. تفضل ممثل الصين.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أوضح أننا مشغولون جداً هذه الأيام، فلدينا اجتماع الخبراء المنعقد في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واجتماع الخبراء المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ثم لدينا بعد ظهر اليوم ويوم الخميس مناقشات الهيئات الفرعية بشأن التقارير. ونتيجة لذلك، نعمل تحت ضغط شديد. وأنا شخصياً أفضّل ألا نعقد الجلسة العامة المقررة ليوم الخميس. وإذا كنا بحاجة إلى التشاور بشأن برنامج العمل، يمكن أن نفعل ذلك على مستوى ثنائي أو في إطار مجموعات صغيرة.

وثانياً، لدي رجاء أوجهه، عن طريقكم، إلى مسؤولي مكتب شؤون نزع السلاح بأنه يحسن لدى تقرير مواعيد الاجتماعات مستقبلاً ألا تكون الاجتماعات المعقودة على التوازي بهذه الكثرة. فبدون ذلك، سيتحتم على عديد من الوفود الأصغر حجماً من وفد الصين أن تعمل تحت ضغط شديد جداً. وحتى وفدنا نفسه مُحَمَّلٌ بأشغال كثيرة جداً. ونود أن ننبيه أيضاً إلى أهمية الإدارة السليمة للوقت في الجلسات العامة، بالنظر إلى ضرورة عودتنا عاجلاً بعد الغداء لحضور مناقشات الهيئات الفرعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين. هل لي أن أعتبر أننا الآن متفقون على عدم عقد جلسة يوم الخميس، وعلى أنه إذا كان هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة بشأن هذه المسألة أو أي مسألة أخرى، سيمكننا مناقشة ذلك يوم الثلاثاء المقبل؟ هل هذا مقبول؟ إذن أُلغيت جلسة يوم الخميس، وسنواصل عملنا في جلسة عامة يوم الثلاثاء المقبل. أشكركم جزيل الشكر. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

